وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العولمة وانعكاساتها على العالم العربي

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

صدام حسين غيابة علي زيان

السنة الجامعية: 2016/2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

العولمة وانعكاساتها على العالم العربي

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

صدام حسين غيابة علي زيان

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴾

سورة البقرة [الآية 120]

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة.

أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ المشرف علي زيان، الذي كان له الفضل الكبير بعد الله –سبحانه وتعالى– في إنجاز عملي هذا، حيث أفادني كثيرا من خلال توجيهاته ونصائحه، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أومن بعيد، وأخص بالذكر أصدقائي المقربين علي عزي ومصطفى بن غزالة وفرادي يوسف وأخضر سليمان.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الغالية

إلى جميع أفراد الأسرة الكريمة

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى الأسرة الجامعية كافة

إلى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة

أهدي هذا الجهد المتواضع.

قائمة المختصرات:

الاختصار	معنى الاختصار
الأنكتاد	منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
IFG	المنتدى الدولي حول العولمة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الجات	الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة
النافتا	منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية
آسيان	اتحاد دول جنوب شرق آسيا
WEO	منظمة التجارة العالمية
الو م أ	الولايات المتحدة الأمريكية
الأوبك	منظمة الدول المصدرة للبترول

الـمـقـدمـة

مقدمـة

لقد شهد القرن العشرين العديد من التطورات والتحولات الكبيرة التي كان لها بالغ الأثر في تغيير وتحديد تاريخ البشرية جمعاء ومن أهم هذه التطورات نذكر الحربين العالميتين اللتين كلفتا العالم ملايين القتلى إضافة إلى التدمير الشامل للمنشآت وتحطيم المجتمعات، حيث كان تركيز القوى الكبرى في العالم خلال هاتين الحربين على صنع واختراع الأسلحة الأكثر فتكا أكثر من اهتمامها بأي مجال آخر، وبعدها جاءت الحرب الباردة حيث انقسم العالم إلى معسكرين وتحول الصراع إلى صراع أيديولوجي بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، الذي كان سببا في العديد من الأزمات الدولية، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير نتيجة التنافس بين المعسكرين، ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين وانهيار المعسكر الشرقي والتحول إلى القطبية الأحادية ظهر فكر جديد والذي أصطلح عليه باسم "العولمة" مدعوما من القطب الواحد ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

وقد تطور مصطلح العولمة وزاد استخدامه في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإعلامية، المعاصرة وهذا نتيجة لعمليات التغير المتسارعة الحاصلة في المجتمعات العالمية، ويعد الكتاب الغربيون أول من تعامل مع العولمة وهذا بحكم أن الظاهرة انبعثت في الأساس عن النظام الرأسمالي وبرزت العديد من تعريفات الغرب للدلالة عليها ومعظمها تشير إلى أنها اندماج للأسواق العالمية في سوق واحدة وانتقال الثقافات بحرية عبر العالم، بالإضافة إلى انحصار السيادة الوطنية وإزالة القيود الجغرافية والحدودية بين الدول، وفي المجمل تحول العالم إلى قرية صغيرة.

وقد حضي مفهوم العولمة باهتمام وسائل الإعلام والرأي العام والحكومات في العالم بأسره حيث أصبح هذا المفهوم يذكر في أغلب المحافل الدولية من مؤتمرات وندوات، ويمكن إرجاع هذا الاهتمام الكبير بالعولمة إلى مفهومها المعقد والمتباين، حيث اختلف المفكرون والسياسيون حول ظاهرة العولمة بين

مؤيد يدعو لضرورة التعامل والتأقلم معها ومتحفظ يدعو لضرورة التحفظ من جراء الاستجابة لمتطلباتها، حيث امتدت آثارها إلى دول العالم جميعا بما فيها الدول التي صدرت منها كالولايات المتحدة الأمريكية.

وبما أن العولمة موجودة ومفروضة على العالم والشعوب ليس لهم الخيار في رفضها كونها تتضمن آثار سلبية وإيجابية، فإن الدول المتقدمة توظف قدراتها مع بعضها من أجل الإفادة من إيجابيات العولمة والتخلص من سلبياتها، لذا فهذه الدول تملك الحصانة مبدئيا، في حين أن الدول النامية وفي مقدمتها دول العالم العربي لا تملك حصانة تجاه مخاطر العولمة لكون هذه الأخيرة قد صُدِّرت إليها ولم تكن من أفكارها بالأساس لذا فإن هذه الدول مضطرة للتعامل معها، حيث لا يجدي منطق القبول أو الرفض. وفي هذا الإطار جاءت دراستي بعنوان: "**العولمة وانعكاساتها على العالم العربي**".

الإشكالية:

والبحث في موضوع العولمة وانعكاساتها على العالم العربي يستدعي طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير العولمة على دول العالم العربي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هو مفهوم العولمة ؟

2- ما هي أهم مظاهر العولمة ؟

3- فيما تمثلت التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة على العالم العربي ؟

4- ما هي السبل التي يمكن للعرب إتباعها من اجل الحد من تأثيرات العولمة ؟

خطة البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة فضلا عن الملاحق وقائمة للمصادر والمراجع. فقد شمل الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي للعولمة، مفهوم العولمة من الجانب اللغوي في المعاجم والقواميس العربية والأجنبية، ثم جاء التعريف الاصطلاحي حسب عدة اتجاهات، ومنها تم توضيح بعض المصطلحات المرتبطة بالعولمة، كما تم التطرق إلى دراسة التطور التاريخي للعولمة حسب أربعة اتجاهات.

وفي الفصل الثاني المعنون بـ مظاهر العولمة فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام، ففي القسم الأول جاء الحديث عن المظاهر السياسية من ديمقراطية وحقوق الإنسان والتدخلات الإنسانية، وفي القسم الثاني جاء الكلام عن المظاهر الاقتصادية أين تم التركيز على أهم المؤسسات الاقتصادية العالمية والشركات المتعددة الجنسية، و القسم الثالث خصص للمظاهر الاجتماعية والثقافية والإعلامية حيث تم شرح جميع هذه المظاهر المؤثرة في المجتمع، وتم التطرق للمظاهر التكنولوجية التي كان لها بالغ الأثر في تطوير العولمة ونشرها في العالم.

أما الفصل الثالث والأخير المعنون بـ آثار العولمة على العالم العربي وسبل مواجهتها فهو لب الموضوع حيث خصص له أكبر جزء من البحث وقد قسم إلى جزئين رئيسيين، الجزء الأول تم فيه الحديث عن الآثار السلبية والإيجابية للعولمة على العالم العربي، حيث تم في بدايته التركيز على الآثار السلبية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبعدها تم التطرق إلى الآثار الايجابية على جميع الأصعدة، أما الجزء الثاني فقد خصص للبحث في أهم الطرق والوسائل التي يجب إتباعها للحد من تأثيرات العولمة السلبية على العالم العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع لكونه موضوع العصر ويكثر الحديث عنه.

- حب الاطلاع والتعمق في هذا الموضوع لارتباطه الوثيق بمصير الأمة العربية والتي نحن جزء منها.

أسباب موضوعية:

- قلة الدراسات التاريخية في هذا الموضوع، فاغلب الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع عولجت في مجال العلوم السياسية والقانون.

- الكشف عن حقيقة العولمة ومدى ارتباطها بالواقع الذي تعاني منه الدول العربية.

- محاولة التعرف على مستقبل الدول العربية في ظل هيمنة العولمة.

- تحديد مكانة الدول العربية في خضم التطورات التي شهدها العالم في عصر العولمة.

- محاولة إبراز مدى استجابة الدول العربية لمتطلبات العولمة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- التعريف بظاهرة العولمة وكيفية ظهورها وتطورها، وإبراز مظاهرها وتجلياتها على العالم.

- إبراز تأثيرات العولمة على دول العالم العربي سواء كانت سلبية أو ايجابية.

- محاولة إيجاد حلول للحد من تغلغل العولمة وسيطرتها على الدول العربية.

– إتاحة الفرصة للباحثين والمهتمين بهذا المجال من أجل التعرف على ايجابيات وسلبيات العولمة ومدى تأثيرها على العالم العربي.

أهداف الدراسة:

– تحديد مفهوم العولمة وكيفية تطورها تاريخيا

– إبراز مظاهر العولمة

– تحديد التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة على العالم العربي

– دراسة أهم الطرق المتبعة من طرف الدول العربية لمواجهة العولمة

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي، وذلك من خلال دراسة التطور التاريخي لمفهوم العولمة عبر العصور، بالإضافة إلى دراسة التأثيرات الأولى للعولمة على الوطن العربي. كما اعتمدت على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل آثار وتجليات العولمة على الدول العربية ومدى التفاعل معها.

الصعوبات:

لقد واجهتني بعض الصعوبات في إنجاز هذا البحث من أهمها

– قلة المعلومات حول هذا الموضوع وخصوصا ما يتعلق بالعالم العربي على الرغم من أن عناوين بعض الكتب والمقالات توحي بأنها مخصصة للعالم العربي لكن في المضمون نجد أنها تخصص جزء ضئيل في الحديث عنه وإذا ذكر يذكر في سياق دول العالم الثالث.

– وكذلك أن معظم الكتابات حول هذا الموضوع سياسية بحيث تتناول الموضوع من الناحية السياسية والمصطلحات السياسية المتعلقة بالعولمة مما يصعب من البحث فيه.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

– كتاب "**آثار العولمة في الرفاهية**" لمؤلفه أحمد محمد الجيوسي، تناول في بداية هذا الكتاب مفهوم العولمة وكيفية نشأتها والعوامل التي أثرت في ظهورها، وبعدها انتقل لأدوات العولمة ومؤسساتها، كما توسع في دراسة الرفاه الاجتماعي في الدول ودور العولمة في ذلك، وقد كان لهذا الكتاب أهمية كبيرة في هذه الدراسة خاصة في الفصل الأول حيث تم الاعتماد عليه في تعريف العولمة وكيفية تطورها التاريخي.

– كتاب "**إدارة العولمة وأنواعها**" لمؤلفة نعيم إبراهيم الظاهر، وقد تناول هذا الكتاب في البداية مفهوم العولمة وتطورها التاريخي واستراتجيات العالم الإسلامي حولها، وفي الفصل الثاني تناول أنواع العولمة بشكل مفصل من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي الفصل الموالي خصصه للعرب والعولمة وتأثيراتها عليهم، وفي الأخير تناول العولمة والإسلام، وقد استفادت منه الدراسة في الفصل الأول من ناحية المفهوم، كما تم الاعتماد عليه في الفصل الثاني في دراسة مظاهر العولمة.

–كتاب "**العولمة وأثرها على العالم العربي (مشروع الشرق الأوسط الكبير)**" لمؤلفه يوسف المراشدة، احتوى على تاريخ العولمة ومفهومها، كما عالج فيه صاحبه أبعاد العولمة وتحدياتها، ثم تطرق إلى النظام العالمي الجديد، وعلاقة العالم العربي بالعولمة، والفصل الأخير خصصه لدراسة العلاقات العربية الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد افادت الدراسة من هذا الكتاب خاصة في الفصل الأول فيما يتعلق بمفهوم العولمة، وفي الفصل الثالث حول الآثار الايجابية والسلبية للعولمة على العالم العربي.

– كتاب "**العولمة وآثارها في الوطن العربي**" لمؤلفه سهيل حسين الفتلاوي، حيث قسم هذا الكتاب إلى أبواب، تناول في الباب الأول منه جذور العولمة ومفهومها واتجاهاتها الخاصة إضافة إلى مؤسسات

العولمة، وفي الباب الثاني تحدث عن آثار العولمة على العالم العربي بشكل مفصل حيث قسم هذا الباب إلى ستة فصول عالج فيها: الآثار الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وكذلك التعليم العربي، وقد أفاد هذا الكتاب الدراسة بشكل كبير في الفصل الثالث من ناحية الآثار السلبية الايجابية للعولمة على العالم العربي وكذلك سبل مواجهتها.

– رسالة ماجستير بعنوان "**العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي**" للطالب حامد أحمد مال، في البداية درس فيها مفهوم العولمة وآلياتها، وبعدها تحدث عن العولمة في ظل التطور التقني، وبعدها تطرق للآثار السلبية والإيجابية للعولمة على العالم العربي، وخصص الفصل الأخير للوطن العربي في ضوء تداعيات العولمة وطرق مواجهة هذه التداعيات، وقد تمت الاستفادة من هذه الرسالة في الفصل الأول من ناحية التطور التاريخي للعولمة وفي الفصل الثالث فيما يخص الآثار الايجابية والسلبية للعولمة وطرق مواجهتها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة

أولا: مفهوم العولمة

1 : لغة

2 : اصطلاحا

3 : بعض المفاهيم المرتبطة بالعولمة

ثانيا: التطور التاريخي للعولمة

1 : اتجاه أن للعولمة تاريخ قديم

2 : اتجاه أن للعولمة مراحل بدأت من العصور الوسطى

3 : اتجاه أن العولمة ظاهرة جديدة بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين

4 : اتجاه أن العولمة ظهرت مع تاريخ التطور التقني

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة

أولا: مفهوم العولمة

1- مفهوم العولمة لغة:

يشير الباحثون أن لفظ عولمة جاء توليدا من كلمة عالم وأفترض لها فعل وهو(عَوْلَمَ يُعَوْلِمُ عَوْلَمَةً)، بطريقة التوليد القياسي وذكر أن صيغة الفَعللة التي تأتي منها العولمة تعبر عن مفهوم الإحداث والزيادة[1].

وإذا رجعنا إلى معاجم اللغة العربية نلاحظ أن مصطلح العولمة حديث لم يرد في تلك المعاجم لذا يمكن التطرق للمعاني والمدلولات القريبة من هذا المصطلح بالرجوع إلى أصل الكلمة والجذر الثلاثي "علم"، وقد ورد في مختار الصحاح تحت هذا الجذر، العالم: الخلق، والجمع عوالِم بكسر اللام، والعالَمُون أصناف الخلق[2].

وفي لسان العرب لابن منظور: عَالَمًا جمع لأشياء مختلفة فإن جعل عالم جمع لواحد منها صار جمعا لأشياء متفرقة، والجمع عالَمُون (بفتح اللام وضم الميم) أصناف الخلق ولا يجتمع شيء على

---

[1] – أحمد محمد الجيوسي: **آثار العولمة في الرفاهية (تقدير إقتصادي إسلامي)**، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 28.

[2] – حمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: **مختار الصحاح**، دار المعاجم مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص ص 189، 190.

فاعل بالواو والنون إلا هذا، وقيل العالم الخلق كله وفي التنزيل قوله تعالى: "**الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين**" سورة الفاتحة الآية (1) [1]، وقال ابن عباس رب الجن والأنس وقال قتادة رب الخلق كلهم[2].

وحسب نعيم إبراهيم العولمة مثل الرباعي في الشكل (دحرجة) لكن دحرجة رباعي منقول فيحين أن العولمة رباعي مخترع، وهناك جماعة من اللغويين يقولون بجواز اختراع ألفاظ وكلمات في اللغة العربية على أوزان الألفاظ الموجودة ، كذلك يقرون بجواز الزيادة والنقصان في أبواب الرباعيات ونحوها، مثل القول عولمة فيقال: تَعولمنَا وتعولمتُ وتعولمتِ البلاد من قبيل تدحرجنا[3].

وفي القواميس واللغات الأجنبية مثل قاموس وبسترز جاءت كلمة (globe) الأرض أو الكرة وجاءت ترجمة مصطلح (global) بمعنى المنتشر عالميا[4]، كذلك في قاموس المورد إنجليزي عربي جاءت ترجمة مصطلح (global) بمعنى كروي وعالمي وشامل[5].

وذكر بعض الباحثين أن مصطلح (globalization) ورد في قاموس أكسفورد للكلمات الانجليزية الجديدة لأول مرة سنة 1991 [6].

---

[1] – القرآن الكريم: **سورة الفاتحة، الآية رقم (1)**.

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد، السعودية، (د.ت)، ج15، ص، 315.

[3] – نعيم إبراهيم الظاهر: **إدارة العولمة وأنواعها**، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 9.

[4] - Websters, Noah, New Webster, Dictionary of the Englih Language, Delair Publishing Company Inc, USA, 1981, P 413.

[5] – منير البعلبكي: **المورد (قاموس إنجليزي عربي)**، (د.ط)، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 390.

[6] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص 29.

كما ذكر أن العولمة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم ويقال عولمَ الشيء أي جعله عالميًا[1].

2- المفهوم الاصطلاحي للعولمة:

باعتبار أن موضوع العولمة واسع ومتشعب يشمل جميع الجوانب وهذا ما صعَّب في إيجاد تعريف شامل وموحد لموضوعها، حيث أنه في ندوة عقدت في جامعة بطرسبرغ في خريف سنة 1996م سُئل علماء يعملون في جانب العولمة لمناقشة التطورات الأخيرة حيث اعترفوا بصراحة أنهم لم يتمكنوا من تقديم رؤية أفضل في التصدي لهذه التعاريف، وبقي معناها غير محدد[2]، وموضع خلاف بين العلماء والهيئات الدولية كل حسب الاتجاه المنتمي إليه، وسنحاول تقديم أهم التعاريف الخاصة بالعولمة حسب أهم الاتجاهات.

أ- مفهوم العولمة من الناحية التاريخية:

تعرف على أنها استمرار لحركة التاريخ الإنساني مع وجود قوة إنسانية غالبا ما تسيطر على زمام الأمور السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحاول تسخير حركة التاريخ لصالحها واستغلال

---

[1] - مبروك رايس، حريز هشام: " **أبعاد العولمة إشكالية الألفية الجديدة** "، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، (الجزائر)، (د.ت)، ص 41.

[2] - simon reich: what globalization, four possible answers, Kellogg institute,working, December, 1998, p3.

قوتها لفرض هيمنتها ومنطقها على باقي الأطراف والعولمة لا تعدو سوى حركة مستمرة تتوافق الظروف لإيجادها[1].

كما تعتبر صيرورة تاريخية متعددة الأبعاد تؤثر في كافة الأنساق كما أنها ديناميكية موضوعية تدفع بالمجتمعات المعاصرة على حد تعبير " أدغار موران "[*] إلى هيكلة نظمها وقوانينها ومؤسساتها من خلال مضامين ومفاهيم ومسلمات موروثة عن قرون النهضة الصناعية وعملية التحديث من عهد الأنوار "معاهدة وستفاليا"، من مفاهيم الزمان والمكان والهوية والمواطنة والسيادة ...الخ، حتى أضحى الكلام عما يشهده العالم في العقود الأخيرة عبارة عن مرحلة انتقالية تاريخية غير مسبوقة[2].

وكذلك تعرف بأنها فعل تاريخي متواصل وهي حصيلة المعركة الجارية بين العالميات أو النماذج الحضارية المختلفة التي يؤمن أصحابها بأن لهم رسالة تحدد المثال الإنساني الأعلى[3].

---

[1] – حسن عبد الله العابد: **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، 2009، ص 40.

[*] – **ادغار موران:** Edgar Morin فيلسوف وعالم بيولوجيا فرنسي معاصر ولد في باريس في 8 جويلية 1921 يهتم بعلاقة نتائج علم البيولوجيا وانعكاساتها على تصور الإنسان لذاته ومجتمعه وموقعه داخل هذا الكون، (مأخوذ من الموقع: http://raffy.ws/author/24285 ، بتاريخ 27-04-2016).

[2] – قاسم حجاج: " **التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة (بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج)** "، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، (الجزائر)، (2003)، ص 81.

[3] – محمد بن أحمد عبده آل يحي الشهري: **مدى إسهام المرحلة الثانوية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة (دراسة ميدانية)**، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، إشراف علي بن محمد المطرفي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (السعودية)، 2008، ص 31.

ب- **مفهوم العولمة من الناحية الاقتصادية:**

حسب تعريف صندوق النقد الدولي: تعني التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عند الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الواسع للتكنولوجيا والخدمات ذات الأنماط والنوعيات والأشكال المتجانسة عبر العالم[1].

أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد[*] فقد عرفتها بأنها تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال[2].

وعرفت في المنتدى الدولي حول العولمة (IFG) بأنها هي حملة في أنحاء العالم الحالي نحو نظام اقتصادي عالمي تسيطر عليه المؤسسات التجارية والمصرفية للشركات العابرة للحدود الوطنية التي هي غير المسئولة أمام العمليات الديمقراطية أو الحكومات الوطنية[3].

---

[1] – محمد مدلول علي، علي جابر إبراهيم: " **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية** "، مجلة جامعة بابل، المجلد 5، العدد 3، العراق، (2006)، ص 889.

[*] – **الأنكتاد:** مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية، أنشأ سنة 1964 ويعمل الاونكتاد على إيجاد بيئة ملائمة لاندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، ونما الاونكتاد تدريجياً ليصبح مؤسسة معرفية موثوقاً بها مهمتها المساعدة على صياغة المناقشات الحالية للسياسات وطرق التفكير بشأن التنمية، مع التركيز بصفة خاصة على ضمان بأن تكون السياسات الداخلية، والقرارات الدولية متداعمة من أجل تنمية مستدامة. (مأخوذ من الموقع: http://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-unctad.htm ، بتاريخ 28-04-2016).

[2] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص 32.

[3]- International Forum on Globalization IFG, San Francisco, 2006.

(cited in : http://www.ifg.org/analysis.htm, the 2016-02-10)

وعرفها محمد الأطرش: بأنها اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقانة ضمن إطار الرأسمالية وحرية السوق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية[1].

ويرى أحمد مصطفى عمر أن العولمة هي تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق لسيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد على بعضه البعض في كل الخدمات والسلع والأسواق، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع من دون أسواق تستهلكها[2].

أما روبيرت ريكاردو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد وصفها بأنها العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة مقسمة إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية[3].

وكذلك مارشال الذي عرفها بأنها اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات وانتقال الأموال والقوى العاملة ضمن إطار الرأسمالية في الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية[4].

وكذلك تعرف بالتغيير في طرق الإنتاج وأنماطه مما يؤدي إلى التغيير الجذري في أسلوب وآليات الاقتصاد العالمي ضمن المفهوم الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي، كما أن اعتمادها على التقدم

---

[1] – عبد الحليم عمار غربي: **العولمة الاقتصادية**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع، سوريا، 2013، ص 22.

[2] – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء: "**العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، جامعة المستنصرية، العراق، (2011)، ص 66.

[3] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص 32.

[4] – **المرجع نفسه:** ص 33.

التكنولوجي في وسائل الإنتاج سرع من العولمة وجعلها أمر ممكن من خلال فتح الأسواق وتشجيع أنماط الاستهلاك حول العالم[1].

ج- مفهوم العولمة من الناحية السياسية:

يرى جيمس روزيناو أن العولمة عبارة عن فضاء مفتوح نتيجة تآكل الحدود بين الشؤون المحلية والخارجية ويؤكد قوله ريتشارد هيجوت[*] بقوله أن لا تولي العولمة أهمية للأرض والحدود[2].

كما تعرف على أنها الإحساس بالمسؤولية المشتركة تجاه الأخطار التي تواجه كوكب الأرض سواء التلوث أو الفقر أو الجوع أو شبكات الجريمة الدولية[3]، كما تعرف بأنها نظام كلي يتغير فيه السوق

---

[1] – حسن عبد الله العابد: **المرجع السابق**، ص ص 45، 46.

[*] – **ريتشارد هيجوت:** أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي ومدير مركز العولمة والأقلمة (CSGR) بجامعة ووريك، وهو مركز متخصص في أبحاث القضايا الوطنية ذات الأولوية، يموله مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة، ويعمل البروفيسور هيجوت أيضاً محرراً لدورية الباسفيك ريفيو (Pacific Review)، وله نحو عشرة كتب ودراسات علمية، وما يربو على خمسين مقالة علمية محكمة في مجالات الاقتصاد السياسي الدولي والسياسات الدولية لمنطقة آسيا– المحيط الهادئ، وهو يعكف حالياً على استكمال تأليف أحد كتبه لسلسلة "ماكميلان" في الاقتصاد السياسي الدولي تحت عنوان: "الأقلمة ونظرية العلاقات الدولية: إعادة تشكيل منطقة آسيا–المحيط الهادئ"، (Regionalization and International Relations Theory: Asia Pacific Reformulations): (أنظر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (مأخوذ من الموقع: http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar&prfId=/Profile/Profiles_1167.xml، بتاريخ 28-04-2016).

[2] – نعيم إبراهيم الظاهر: **المرجع السابق**، ص 17.

[3] – سعيد محمد عثمان: **العولمة السياسية بين الفكرين الإسلامي والغربي من المنظور التاريخي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 33.

العالمي وكذلك طبيعة السيادة وهذا التحول يؤثر في حياة البشر المعيشية ، حيث من الخطأ النظر للعولمة بأنها اقتصادية بحتة حيث يتبين أن العولمة السياسية تنشر النظام الديمقراطي واتخاذ النموذج الغربي للحكم بالتعددية السياسية والمشاركة الشعبية واتخاذ النمط الديمقراطي الغربي[1].

وهي تعجيل وترسيخ لظاهرة التداول من خلال تغيير نوعي لهذه الأخيرة وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية ضمن نماء وتكثيف المنافسة، كما أنها مجموعة معقدة من العمليات يحكمها مزيج من التأثيرات السياسية والتي تؤدي إلى السيطرة على الدول والمجتمعات وحصارها وتدميرها إذا لم تخضع لهذه الهيمنة[2].

كما تعرف على أنها مزيج متباين من العلاقات والروابط المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية وهو ما يصنع النظام العالمي الحديث، وهي تحدد عملية يمكن أن يترتب عليها أن يكون للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء ما من العالم نتائج بالنسبة للأفراد والجماعات في أجزاء أخرى بعيدة حول العالم[3].

وهناك تعريف آخر على أساس عالمي يعتبر أن العولمة هي عالم بلا دولة بلا أمة بلا وطن وأنها عالم المؤسسات والشبكات العالمية[4].

---

[1] – حسن عبد الله العابد: **المرجع السابق**، ص ص 42،41.

[2] – يوسف المراشدة: **العوامة وأثرها على العالم العربي (مشروع الشرق الأوسط الكبير)**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص31.

[3] – محمد عبد القادر حاتم: **العولمة مالها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، 2005، ص 17.

[4] – ثامر كامل محمد، أحمد شكر: " **ثقافة العولمة والإعلام العولمي** "، مجلة جامعة المستنصرية، العدد 18، العراق، (2011)، ص 3.

والعولمة السياسية تمثل نهاية الدولة الشديدة والدائمة الحضور وتحول المزيد من السلطات نحو الأسفل أي اللامركزية مع انخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهويا أو دوليا والشركات والمؤسسات العابرة للقوميات[1].

كما عرفت بأنها الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية اللبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ونهاية الحدود[2]، ويمكن القول أن العولمة عملية سيادة وتعميم تصاحبها عملية إلغاء وتعتيم، فهي سيادة الأقوى وتعميم مصطلحاته وسياسته مع إلغاء الآخر والتعتيم على أدواره وفعالياته[3].

د – مفهوم العولمة من الناحية الاجتماعية:

عرفها الكفري مصطفى عبد الله [*]على أنها إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية[4].

---

[1] – قاسم حجاج: **المرجع السابق**، ص 82.

[2] – تغريد جليل أيوب: " **العولمة وحقوق الإنسان في الوطن العربي** "، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 21، العراق، (2006)، ص 143.

[3] – فضل الله محمد إسماعيل: **العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها**، بستان المعرفة، الإسكندرية، 2000، ص14.

[*] – **الكفري مصطفى عبد الله:** ولد في محافظة درعا بسوريا سنة 1949 أستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق ورئيس مجلس وزراء سوريا، وتولى العديد من المناصب، من بين مؤلفاته المنظمات التعاونية في الوطن العربي سنة 1991، الاقتصاد السياسي ص1 سنة 1994وط 2001.(مأخوذ من الموقع: http://www.ahewar.org/m.asp?i=349، بتاريخ 28-04-2016).

[4] – نعيم إبراهيم الظاهر: **المرجع السابق**، ص 11.

ويقول أنتوني جيندر: أنها مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج حيث يتم ربط المحلي بالعالمي[1].

كما تعرف على أنها إذابة شعوب العالم في بوتقة مجتمع عالمي واحد واصطباغ العالم بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراق، كما أن دانينغ يرى أن العولمة عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل يرتب النظام العالمي[2].

كما عرفها جوان تربون: بأنها الميل إلى ربط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض على مستوى التأثير والتواصل أو الوعي المتواصل بالعوامل الاجتماعية الفاعلة[3].

كما يقول عنها رونالد روبرتسون بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش[4].

والعولمة هي تكثيف العلاقات الاجتماعية الممتدة على نطاق العالم أجمع وهي تربط محليات متباعدة بحيث أن الأحداث المحلية تكيفها أحداث على بعد أميال عديدة والعكس، وهي الحركة

---

[1] – رحيمة عيساني: **الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية (الشباب الجامعي بالجزائر نموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، إشراف، فضيل دليو، جامعة الجزائر، (الجزائر)، 2006، ص 78.

[2] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص ص 40،41.

[3] – رحيمة عيساني: **المرجع السابق**، ص79.

[4] – **المرجع نفسه**، ص79.

الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزماني والمكاني مما يؤدي إلى قصر المسافات مما يجعل العالم يبدو صغيرا وهذا يحتم على البشر التقارب مع بعضهم البعض[1].

كما ينظر إليها على أنها عملية اجتماعية يتم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا في الأنظمة الثقافية والاجتماعية كما يصبح الأفراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود، ويرى أن المجتمع المعلوم يشهد ثقافة واحدة بغض النظر عن عدم وجود هيكل حكومة مركزية عالمية[2].

هـ- مفهوم العولمة من الناحية الثقافية والتكنولوجية:

يرى برهان غليون[*] بأن العولمة تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تعمل على ربط جميع الاقتصاديات والمجتمعات والبلدان وتخضعهم لحركة واحدة أو نظام واحد[3].

ويعرف بكار العولمة بأنها نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم[4].

---

[1] – يوسف مراشدة : **المرجع السابق**، ص ص 28، 29.

[2] – حسن عبد الله العابد: **المرجع السابق**، ص 48.

[*] – **برهان غليون:** ولد برهان غليون في حمص سوريا في 3 ماي 1945 وهو أكاديمي ومؤلف سوري، عمل أستاذا لعلم الاجتماع السياسي ومديرا لمركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بالعاصمة الفرنسية باريس (1990-2010)، اختير في 2 أكتوبر 2011 رئيسا للمجلس الوطني السوري الذي مثل في بداية الثورة السورية (مارس 2011) المعارضة السورية وقاد دبلوماسيتها ضد دكتاتورية الأسد الدموية حتى 24 ماي2012. (مأخوذ من الموقع http://burhan.burhanghalioun.net/?page_id=93 ، بتاريخ 28-04-2016).

[3] – رحيمة عيساني: **المرجع السابق**، ص 79.

[4] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص 39.

وتعرف بأنها الامتداد الخارجي للثقافات المحلية إلى العالم أجمع وتصبح الثقافات مختلطة ومنخرطة في الثقافة الغالبة التي ستغطي بعد حين كل العالم، كما أنها انصهار العالم كله في وحدة شاملة تختفي معها القوميات والحدود والأوطان كما تختفي الفوارق بين البشر سواء الجنس أو اللون أو العقيدة[1]، ويرى أحد الباحثين أن العولمة أوجدت من خلال خلق ثقافة الرغبة والاستهلاك حيث بدأت الرأسمالية الأمريكية بإفراز ثقافة مميزة بعيدة عن القيم التقليدية للأسرة والمجتمع وافتقرت هذه الثقافة إلى أي ارتباط بالدين أو المعتقدات مبتعدة عن التمسك بالتقاليد لتحقيق الثقافة الجديدة[2]، والعولمة تهتم بصياغة ثقافة عالمية لها قيمتها ومعاييرها والغرض منها ضبط سلوك الشعوب والدول بالشكل الذي يؤدي إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة[3].

3- بعض المفاهيم المرتبطة بالعولمة:

القرية العالمية (الكونية): كان مرشال ماكلوهان[*] هو الذي ادعى أن بداية وسائط الإعلام الإلكترونية ستنبثق عنها القرية العالمية وكان يعني بهذا أن الاتصال الفوري سوف يؤثر بشكل فعال على

---

[1] – يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 29.

[2] – حسن عبد الله العابد: **المرجع السابق**، ص 47.

[3] – حيدر عبد الرزاق كمونة، الصاحب ناجي البغدادي: " **سبل المحافظة على الهوية المدنية العربية المعاصرة من ظاهرة العولمة** "، مجلة آداب الكوفة، المجلد 1، العدد 6، العراق، (2010)، ص 26.

[*] – **مرشال ماكلوهان:** ولد سنة 1911 بكندا، أكمل دراسته بجامع كامبريدج انجلترا، اختص في النقد الأدبي وكانت له الأسبقية في الدراسات التي تخص التكنولوجيا والثقافة في المجتمع المعاصر ومن أهم كتبه (الامبراطورية والاتصال سنة 1950) و(تحضيرات الاتصال سنة 1951). (أنظر: تواتي نور الدين: " **مرشال ماكلوهان ... قراءة في نظرياته بين الامس واليوم** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، الجزائر، (2013)، ص 179).

المسافات والمعلومات عبر الحدود الجغرافية وهذا يؤدي إلى انكماش العالم[1].

الكوزمو قراطية (الديمقراطية الكونية): يمكن تصورها على أنها مزيج من الديمقراطية العالمية على المستوى العالمي وقد تكون منهج الحكومة في شكل من أشكال الحكومة العالمية، ويصف جون كيني السمات الأربعة الأساسية للكوزموقراطية بأنها عالمية وتضم مناطق حكم مختلفة وديناميكية وغير مستقرة، وبشكل أساسي بعد تعريف الامتداد العالمي المتبادل وكيف يمكن إدارة هذا بأفضل شكل هو ما تسعى إليه الكوزموقراطية[2].

التدويل: ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ التبادل ينتقل من مرحلة القطرية والإقليمية بين الدول إلى مرحلة التدويل التي تشمل جميع أنحاء العالم بسبب ازدهار التجارة الدولية وتطور التكنولوجيا والإعلام والاتصال[3].

الأمركة: ويقصد أن يصبح الفرد أمريكيا في عاداته ولغته ومهنته، كما أن للمصطلح معنى معينا فيما يتعلق بالعولمة حيث أنها تشمل أي شيء يتراوح من الامبريالية الثقافية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحث على التغيير في أنماط السلوك والاستهلاك المحلية بسبب هيمنة اقتصاد السوق الحر ويرتبط ذلك بالحضور المتزايد للمنتجات الأمريكية بالأسواق الخارجية[4].

---

[1] – **العولمة المفاهيم الأساسية**، ترجمة آسيا الدسوقي، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص 224.

[2]– عبد الحليم عمار غربي: **المرجع السابق**، ص 231.

[3] – أنابيل موني، بيتي إيفانز: **المرجع السابق**، ص 20.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 67.

العالمية: وهي تشمل نزوع قديم صوب بناء مجتمع إنساني يقوم على قاعدة الندية بين كافة الأمم والشعوب دون اعتبار للعرق أو الثقافة ويتصل بالتنوع الثقافي وتقبل ثقافات الغير والانفتاح على مختلف التجارب الحضارية والتبادلات انطلاقا من الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين ظروف عيش كل البشر مع الاحتفاظ بخصوصية كل أمة وفكرها ومبادئها، وهي طريق للتعامل مع الآخر بوصفه أنا ثانية، عكس العولمة التي تمثل النقلة النوعية العالمية للرأسمالية كواقع شامل أقرب للمصلحة البراغماتية وهدفها الهيمنة، وبعبارة أخرى العولمة احتواء والعالمية ارتقاء[1].

الكوكبة: وتسير إلى عملية بناء اقتصاد عالمي واحد في كوكب الأرض، ويشار إلى فعل كوكب في اللسان العربي مشتق من GLOBE بمعنى الكرة والمقصود الكرة الأرضية[2].

الشمولية: وهو مصطلح يجد أصله في الأدبيات المخصصة للشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي وتتحكم في أسواق المال والخدمات[3].

---

[1] – بوجمعة عويشة: العولمة **والترجمة وأثارهما الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الترجمة، إشراف عباد أحمد، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص ص 17،18.

[2] – عبد الحليم عمار غربي: **المرجع السابق**، ص 20.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 20.

ثانيا: التطور التاريخي للعولمة:

مثل ما كان الاختلاف في مفهوم العولمة فقد كان هناك اختلاف أيضا في أصل العولمة وكيف نشأت وهل هي ظاهرة حديثة أم قديمة، ونتيجة لهذا الاختلاف انقسم العلماء إلى أربعة اتجاهات رئيسية في تفسير أصل العولمة وهذه الاتجاهات كالآتي:

1 – اتجاه أن للعولمة تاريخ قديم.

2 – اتجاه أن للعولمة مراحل بدأت من العصور الوسطى.

3 – اتجاه أن العولمة أن العولمة ظاهرة جديدة بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين.

4 – اتجاه أن العولمة ظهرت مع تاريخ التطور التقني.

1– اتجاه أن للعولمة تاريخ قديم:

حيث يذهب بعض الباحثين عميقا للتأريخ للعولمة مستندين إلى أن الأديان السماوية الكبرى والمذاهب الأرضية الكبرى كانت تُعَوْلِمُ الثقافات بما تحدثه فيها من تغييرات[1].

كما أنها ترتبط بالجانب السياسي الخاص بإنشاء الإمبراطوريات التي تعتمد أصلا على تطور العلم في تثبيت وترسيخ استقلالها، وترتبط العولمة بالهيمنة السياسية من جانب دولة مهيمنة أو مركز إمبراطوري سواء كان هذا المركز أثينا أو روما أو مصر أو دمشق، ويربط هذا الرأي بسيادة دولة معينة

[1] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص 49.

على دول العالم وتحكمها فيها على مر التاريخ بحيث تسود دولة على دول أخرى وتحاول فرض نظامها السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي....[1]

وخلال القرن السادس عشر تطورت العولمة بسبب ظهور الأسواق المالية والتقدم والتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات واستيطان مساحات شاسعة من العالم، وبظهور النظام الرأسمالي العالمي[2]، وامتداد الاستعمار الأوروبي حيث قال هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا " **في حين ذهب الكثيرون إلى أن العرب كانوا عبر التاريخ هم المطورين لهذه الأنظمة (المتاجرة عبر البلدان) حتى جاء البرتغاليون ونجحوا في صنع سفينة عابرة للمحيطات ومن ثم بدأ عصر الاكتشافات** "[3]، وفي هذا العصر سادت الفوضى في أوروبا والعالم عندها بدأو في عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من أجل تنظيم المجتمع الدولي ومن أهمها معاهدة وستفاليا[*] سنة 1648م، ثم عقد مؤتمر فينا[**] سنة 1815م والذي يعد بداية

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص ص 25،26.

[2] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص 31.

[3] – أحمد محمد الجيوسي: **المرجع السابق**، ص 31.

[*] – **معاهدة وستفاليا:** وهي وثيقة تاريخية هامة في العصر الحديث حددت المسائل المتعلقة بألمانيا و العلاقة بين المعسكرين البروتستانتي و الكاثوليكي و سارت عليها العلاقات الدولية في أوربا حتى الثورة الفرنسية و كانت سنة 1648م. (أنظر: عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين: **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1999، ص 362).

[**] – **مؤتمر فينا:** عقد مؤتمر فيينا من قبل الدول الأوربية سنة 1815 كنتيجة لانتهاء الحروب النابليونية ضد الدول الأوربية و هذا الأخير الذي نظم شؤون أوربا وأعاد بمقتضاه رسم الخارطة السياسية من خلال تصفية حدود فرنسا الشرقية. (أنظر: عبد العزيز نوار: **المرجع السابق**، ص 156).

التنظيم الدولي، وبعدها عقد مؤتمر فرساي بعد الحرب العالمية الأولى 1919م ثم مؤتمر يالطا[*] بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهد الغرب بين مدة وأخرى مؤتمر يحاول رسم النظام الدولي منتقلا من نظام عسكري إلى نظام إمبريالي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن محاولة رسملة العالم ليست بالفكرة الجديدة إنما لها أبعاد وجذور عميقة في التاريخ صاغها العديد من المفكرين والسياسيين وأن منطق التطور الرأسمالي يقضي بالتوسع خارج الحدود ومع قيام الثورة الثقافية اليوم بلغ التوسع الرأسمالي مداه الأقصى بحيث يطيح بحدود الدول بشكل يحد من سيادتها وهذا النمط يطلق علية العولمة وسمته الأساسية توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حد لكل أنواع السيادة[1].

2- اتجاه أن للعولمة مراحل بدأت من العصور الوسطى

وفي هذا الاتجاه يمكن الاعتماد على نموذج رونالد روبرتسون الذي أعطى تفسير لتطور العولمة تاريخيا عبر خمسة مراحل وهي كالتالي:

- **المرحلة الجنينية:** حيث استمرت في أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر والتي شهدت النمو الأول للجماعات القومية وتعمق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية ونظرية

---

[*] – **مؤتمر يالطا:** وهو احد اللقاءات الرئيسية لقادة الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية و من بينهم فرانلكين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، و رئيس وزراء بريطانيا ولنستون تشرشل، وجوزيف ستالين رئيس الاتحاد السوفياتي وقد عرفوا بالثلاثة الكبار، عقد في يالطا بأكرانيا من4الى 11 فيفري 1945 و هو متعلق بتقسيمات أوربا. (أنظر: **الموسوعة العربية العالمية** : مؤتمر فيينا، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية).

[1] – حامد أحمد مال: **العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي**، أطروحة مكملة لنيل درجة دكتوراه في تخصص العلوم السياسية، إشراف عصام العطية، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، 2009، ص ص 34،35.

مركزية الشمس بالنسبة للعالم ونشأة الجغرافيا الحديثة وانتشار التقويم الغريغوري[*] [1]، كما تم إضعاف القيود التي سادت في القرون الوسطى[2].

❖ **مرحلة النشوء:** بدأت هذه المرحلة في أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى سنة 1870م وما بعده وقد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة في هذا الشأن بالعلاقات الدولية والأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، وفي هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام بموضوع القومية العالمية[3].

---

[*] – **التقويم الميلادي أو الغريغوري أو الغربي أو المسيحي هو:** التقويم المستعمل مدنيًّا في أكثر دول العالم يسمى هذا التقويم في أغلب الدول العربية بالتقويم الميلادي لأن عدَّ السنين فيه يبدأ من سنة ميلاد المسيح كما كان يعتقد واضع عد السنين وهو الراهب الأرمني دنيسيوس الصغير. ويسمى بالتقويم الغريغوري نسبة إلى البابا غريغوريوس الثالث عشر بابا روما الذي قام بتعديل نظام الكبس في التقويم اليولياني ليصبح على النظام المتعارف عليه حاليًا.(مأخوذ من الموقع:http://www.manhal.net/art/s/45 ، بتاريخ 28-04-2016).

[1] – عبد العزيز منصور: " **العولمة والخيارات العربية المستقبلية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، (2009)، ص 564.

[2] – أحمد غزال: **أثر العولمة على الدولة القومية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف سالم برقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 23.

[3] – مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي: "**العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**"، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر، (2001)، ص 38.

❖ **مرحلة الانطلاق:** واستمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن الصورة المثلى لمجتمع دولي مقبول ضم بعض المجتمعات غير الأوروبية إلى المجتمع الدولي وظهور الصيغة الدولية ومحاولة تطبيق أفكار عن الإنسانية وزيادة هائلة في عدد أنماط الاتصال العالمي وسرعتها وتطور التنافس العالمي (الألعاب الأولمبية وجائزة نوبل) وتطبيق الوقت العالمي والانتشار شبه العالمي للتقويم الغريغوري والحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم1919م[1]، وإزدهار التجارة والناتج بسبب نظام قاعدة الذهب وهي الفترة التي عرفت بالنظام الذهبي الكلاسيكي[2].

❖ **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:** واستمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة التي بدأت مع مرحلة الانطلاق، حيث شهدت هذه المرحلة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية في اليابان وبروز هيئة الأمم المتحدة[3]، ومن هذا الأفق تم وضع الخطط لتجاوز النتائج المأساوية للحرب العالمية الثانية وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة بناء الدول الصناعية الغربية واليابان أكثر من مليار دولار بين سنتي 1948م و1951م وكان ذلك بهدف جعل أوروبا واليابان سوق مفتوحة[4].

---

[1] – عبد العزيز منصور: **المرجع السابق**، ص 565.

[2] – مبروك رايس، حريز هشام: **المرجع السابق**، ص 143.

[3] – مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي: **المرجع السابق**، ص 38.

[4] – إفتخار عبد الرزاق عبد الله: " **ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الواقع التربوي والتعليمي في المجتمع العربي** "، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 41، جامعة بغداد، العراق، (2014)، ص 254.

❖ **مرحلة اليقين:** بدأت في ستينيات القرن الماضي واتجهت نحو التأزم في أوائل السبعينات ومن سماتها إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي وتصاعد الوعي الكوني والهبوط على سطح القمر وتعمقت قيم ما بعد المادية ونهاية الحرب الباردة وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتزايد عدد الحركات والمؤسسات الدولية بشكل كبير وتعقد المفاهيم الفردية بسبب الاعتبارات الفردية والعنصرية وسيولة الحقوق المدنية والنظام الدولي ونهاية القطبية الثنائية والاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتزايد الاهتمام بالإنسانية كجماعة نوعية واندماج النظام الإعلامي العالمي[1].

3- اتجاه أن العولمة ظاهرة جديدة ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن ظهور العولمة مرتبط بالانتعاش الاقتصادي الأوروبي في نهاية الخمسينيات بسبب إزالة القيود النقدية بين عامي 1950م و1970م بنسبة تسعة بالمائة[2]، وتعد هذه الفترة بداية لظاهرة العولمة المعاصرة والتي تميزت بظهور المؤسسات الدولية في مجال التمويل والتعاون التجاري في الصناعة بين الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الولي) وتميزت هذه الفترة بحرية التجارة في السلع والخدمات لاسيما حرية تنقل رؤوس الأموال وترابط أسعار الفائدة وأسعار الصرف بين الدول[3]، وزاد في مرحلة الثمانينيات تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة عشرين (20) بالمائة وتعود زيادة الاستثمارات إلى إزالة القيود مع حركة الرساميل وقيام بعض الدول النامية ودول الكتلة الشرقية بإزالة القيود على المدفوعات الخارجية وهذا ما أسهم في تحسين نسبة التجارة الدولية وهذا أول سبب في ظهور العولمة، ومع تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل بلغ الحجم السنوي لهذه العملات سنة 1995م بحدود 73 مرة مقارنة بحجم الصادرات الدولية من

---

[1] – عبد العزيز منصور: **المرجع السابق**، ص 565.

[2] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 27.

[3] – مبروك رايس، حريز هشام: **المرجع السابق**، ص 143.

سلع وخدمات في ذلك العام[1]، هذه الأموال يسميها اللاعبون الرئيسيون الذين يحركونها باسم الاستثمارات المصرفية ويرى أحمد ثابت أن هذه الأموال تفوق قيمتها ما لا يقل عن ثلاثين مثلا لمجموع قيمة التجارة العالمية في السلع والمنتجات المنظورة وغير المنظورة[2].

4- اتجاه أن العولمة ظهرت مع تاريخ التطور التقني:

يرى أصاب هذا الاتجاه أن مجموعة من الأحداث مهدت لبروز العولمة منذ ظهور أول خدمة للتلغراف عبر المحيطات عام 1866م وتوقيت غرينيتش وظهور الراديو وانتقال الأموال من دون فرض الضرائب وإطلاق أول قمر صناعي عام 1957م مرورا بأول اتصالات دولية عبر الأقمار الصناعية والمؤتمرات الدولية للتنمية وصولا إلى عام 1977م حيث حدث ربط كامل من الأنسجة البصرية حول العالم الأمر الذي سهل استخدام الوسائط المتعددة والمحمولة[3]، ويربط هذا الرأي ظهور العولمة بالثورة العلمية والصناعية والتكنولوجية والحاسوب والانترنت التي شهدها العالم[4]، وعلى هذا الأساس يعد أصحاب هذا الرأي أن العولمة ليست أمركة بدليل أن الحوادث السابقة نشأت بعيدا عن رغبة زعيم سياسي بل نشأت بفعل مجموعة من العوامل والتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أفرزتها عقول البشر عبر مسيرتها الطويلة[5].

---

(1) – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 27.

(2) – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 37.

(3) – هانتس بيترمان، هارالد شومان: **فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)**، ترجمة، عدنان عباس علي، تقديم رمزي زكي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 329.

(4) – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 25.

(5) – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 38.

الفصل الثاني: مظاهر العولمة

أولا: المظاهر السياسية

1: الديمقراطية

2: حماية حقوق الإنسان

3: مبدأ التدخل الإنساني

ثانيا: المظاهر الاقتصادية

1: منظمة التجارة العالمية

2: صندوق النقد الدولي

3: البنك الدولي

4: الشركات المتعددة الجنسية

ثالثا: المظاهر الاجتماعية والثقافية والإعلامية وتكنولوجيا

1: اجتماعيا

2: ثقافيا

3: إعلاميا

4: تكنولوجيا

الفصل الثاني: مظاهر العولمة

أولا: المظاهر السياسية

1- الديمقراطية:

والمقصود هنا الديمقراطية الغربية الرأسمالية التي أضحت هي المسيطرة والسائدة في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار الديمقراطية الاشتراكية، ولعل النزوع إلى الديمقراطية يعد من أبرز المظاهر السياسية والذي ينتج عن حالة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، حيث أخذت تطبق في مختلف دول العالم بما في ذلك دول العالم الثالث، ولعل أهم نتائج هذه الحالة ما نراه الآن من تزايد ملحوظ في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها، وذلك مثل ما حدث في الجمهوريات الخمسة عشرة التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي والتطورات التي جرت في أوروبا الشرقية منذ عهد الثمانينات، هذه التطورات التي قضت على نظام الحكم الشيوعي[1].

كما أن دول العالم سعت عبر بعض الوسائل والأساليب إلى نقل وتوصيل سياسة القوى العظمى إليها، هذه السياسة التي ارتبطت بالتوجه الليبرالي الديمقراطي القائم على الحرية السياسية في الرأي والتعبير والاقتراع المباشر والتعددية الحزبية، بالإضافة إلى التداول على السلطة، وهي مبادئ مستمدة من النظام الاقتصادي الفيزيوقراطي[*] الطبيعي، الذي يبني الاقتصاد على قوانين الطبيعة البشرية وعلى رأسها

---

[1] – فضل الله محمد إسماعيل: **المرجع السابق**، ص 24.

[*] – **الفيزيو قراطي:** يعد المذهب الفيزيو قراطي الدعامة الثانية التي أسس عليها المذهب الكلاسيكي إلى جانب الدعامة الأولى المذهب المركنتيلي، وهناك صفة مميزة لهذا الاتجاه، ذلك كونه أول مدرسة اقتصادية لها مؤسس ومنظم هو=

قانون الحرية في الإنتاج والمنافسة، وتطور الحياة الاقتصادية بفعل توجهها الحر حيث أدى التمسك بمبدأ الحرية في الحياة السياسية وفي نظام الحكم وفي إدارة شؤون المجتمع، بعيدا عن التوجه السياسي من الدولة أو من الأخلاق أو الدين أو أي مصدر آخر، وارتبطت الحياة السياسية في البلدان المتقدمة والبلدان التي تسير في اتجاهها بالديمقراطية، والتي حشد لها أنصارها في الغرب المزيد من التأييد لدعمها خاصة في وجه النظم السياسية المناوئة لها، كما أن الدعم ازداد وتكثف بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وتحول بلدانها إلى اللبرالية الجديدة، ومن منطق الديمقراطية كآلية لضبط الحياة السياسية في الدول[1]، فإن التوجه السياسي نحو العولمة دعم العمل من أجل توسيع دائرة الحريات السياسية والخروج من النظم والثقافات العبودية والاستبدادية إلى التحرر التام لننطلق نحو الإنتاج الإبداع والتحضر[2].

وبالرغم من نجاح الديمقراطية اللبرالية الجديدة في الدول الغربية فإن العديد من دول العالم الثالث لم تشهد تغييرات ردكالية كتلك التي حدثت في العالم الغربي، كذلك الكثير من هذه البلدان التي استعارت مبادئ السياسة الديمقراطية الغربية فشلت في إدخال تغييرات على غرار التغييرات الغربية حيث فشلت في

=الطبيب الفرنسي كيناي ورغم أن هذا المذهب لم يستمر إلا ربع قرن فقد كان له تأثير كبير في الفكر الاقتصادي اللاحق. (أنظر: سمير عبد الرسول العبيدي: " **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي(نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي** "، مجلة المستقبل العربي، (د،ع)، دمشق، (2009)، ص 183.

[1] – جيلالي بوبكر: **العولمة مظاهرها وتداعياتها (نقد وتقييم)**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص ص 40،41.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 41.

تطبيقه على النمط الغربي، وهذا يعود إلى عامل الموقع والبيئة والقيم السائدة التي تختلف بين الشرق والغرب[1].

وبانتشار وتطور الديمقراطية العالمية، التي أدت إلى التحول في مبدأ السيادة بالنسبة للدول، فبالمنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتعاون والاندماج الدولي وأصبحوا يدعون بأن تحل الشركات والمنظمات محل الدولة[2]، بحيث تكف الدولة عن مراعاة مبدأ السيادة الذي أخذ في التقلص تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات المختلفة، مما يعني أن السيادة لا تكون لها نفس الأهمية من الناحية الفعلية فقد تكون للدولة سيادة من الناحية القانونية، لكن من الناحية العملية قد تضطر للتفاوض مع جميع الفواعل الدولية مما يبين نقص حريتها في التصرف[3].

كما أن الديمقراطية الجديدة وفكر التحرر والحرية أفرز العديد من الظواهر في العالم، مثل الصراعات العرقية والإثنية داخل الدول وانقسامات في الدول المتعددة العرقيات إضافة إلى ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني والهجرة غير الشرعية[4].

---

[1] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 44.

[2] – الحبيب الجنحاني: **العولمة والفكر العربي المعاصر**، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 34.

[3] – وجدان كاظم عبد الحميد التميمي:" **العولمة ومسألة الطبيعة الديمقراطية الإشكالية النظرية** "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد2، العدد 14، جامعة الكوفة، العراق، (2009)، ص ص 85،86.

[4] – مبروك رايس، هشام حريز: **المرجع السابق**، ص 156.

كما أن فكرة تلاشي الدولة واختفائها هي فكرة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، قال بها كارل ماركس وغيره وقد تصور محمد عابد الجابري في معرض تناوله لإشكالية العولمة في الوطن العربي، بأن العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة هو دعوة لتذويب الحدود وتذويب الحواجز وإحلال الخوصصة بحجم سلطة الدولة بسبب صلاحياتها وأدوارها الحيوية، مما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري بوضوح عن هذا الموقف بقوله "**العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ونظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدولة الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي في ظل الهيمنة العالمية**"[1].

2- حقوق الإنسان:

رغم صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر 1948 م إلا أن العالمية لم تلقى أي اهتمام يذكر من قبل المجتمع الدولي، ذلك أن حقوق الإنسان كانت محور الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين وقد استخدمت بشكل كبير أثناء الحرب الباردة من قبلهما، وبعد انهيار المعسكر الشرقي اتجه العالم نحو عالمية حقوق الإنسان ولم يعد لمقولة الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين أي معنى، وقد ساد لدى غالبية

---

[1] – مبروك رايس، هشام حريز: **المرجع السابق**، ص 156.

الدول أن العالمية يجب أن تبقى مرتبطة بحقوق الإنسان لأنها الصفة الأصلية فيها، وأصبح ينظر لهذه الحقوق على أنها كل لا يتجزأ[1].

وقد زاد الاهتمام بحقوق الإنسان إذ أصبحت محور معظم المؤتمرات الدولية بعد الحرب الباردة ويمكن الإشارة إلى القمم العالمية التي عقدت بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وأبدت جميعها اهتمام واضح بحقوق الإنسان، منها القمة العالمية للطفولة عام 1990، والقمة العالمية للبيئة 1992، والمؤتمر الدولي للسكان والبيئة 1994، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية 1995، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة 1995، وغيرها من القمم البارزة في العالم المعاصر، وهذا الاهتمام الذي يظهر بجلاء إن حقوق الإنسان صارت من بين أهم المعايير المعتمدة في مجال العلاقات الدولية، من خلال اتخاذها كشرط أساسي في عملية الانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية فمثلا، بعد كثرة طلبات الانضمام إلى مجلس أوروبا بعد انهيار الكتلة الشرقية أضافت الجمعية البرلمانية الأوروبية عدة شروط كان أهمها ضمان حقوق الإنسان في تلك الدول كما اشترط احترامها كأساس لتقديم المساعدات المالية مثلما حدث سنة 1990 من الاتحاد الأوروبي ضد السودان حيث منعت عليه الإعانات المالية بسبب انتهاك السودان لحقوق الإنسان[2].

كما تم الربط بين حقوق الإنسان ومسألة السلام العالمي، حيث إن حق الإنسان في الحياة يأتي في طليعة الحقوق الأساسية، كما أن إيراد هذه الحقوق ضمن مقاصد الأمم المتحدة يؤكد أن حفظ السلام

---

[1] – علي عزوز: **الخصوصيات الثقافية عامية حقوق الإنسان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، إشراف، صويلح بوجمعة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005، ص ص 30،31.

[2] – أحمد هلتالي: **التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع قانون المنظمات الدولية وقانون العلاقات الدولية، إشراف عبد الكريم كيبش، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص 31،32.

والأمن الدوليين لا يتحقق إلا بتعزيزات احترام حقوق الإنسان ، وقد كان لفترة ما بعد الحرب الباردة الدور الأبرز في التأكيد على هذه الحقيقة من خلال:

- إصدار مجلس الأمن بصفته المسئول الأول عن عملية السلام والأمن الدوليين العديد من القرارات التي تعتبر كل انتهاك لحقوق الإنسان إخلالا بالسلام والأمن الدوليين ويؤكد إيمان هذا الجهاز بالتلازم بين حقوق الإنسان والسلام من خلال العديد من القرارات (القرار 688 الخاص بالعراق سنة 1991، والقرار 767 الخاص بالصومال 1992، القرار 940 الخاص بهاييتي 1994) وكلها قرارات ربطت بين انتهاك حقوق الإنسان وتهديد السلم والأمن الدوليين
- كما شكلت محاكم جنائية دولية لمعاقبة أفراد ارتكبوا جرائم منكرة من شأنها إبادة فئات من البشر وتعريض السلام العالمي للخطر
- كما حدثت تغييرات متعلقة بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حيث كانت مهمتها تنحصر في أعمال المراقبة والإشراف على عمليات وقف إطلاق النار ومراقبة الهدنة، غير أن تطور هام وقع على هذه القوات بعد سنة 1992 حيث صار من المتصور قيام مجلس الأمن بإنشاء هذه القوات لأهداف جد إنسانية حيث لم يجد الحرج في الاحتكام إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يرخص له باستخدام القوة المسلحة عند اطلاعها بمهامها وبالفعل قد قام مجلس الأمن في تلك الفترة بعدة عمليات في حفظ السلم، كما حصلت زيادة في قوات حفظ السلام في نهاية 1992 تقترب من خمسة أضعاف ما كانت عليه في بدايتها إذ بلغت 52 ألف بعد أن كانت 11 ألف وقد باتت القبعات الزرق منتشرة في العديد من مناطق العالم[1].

---

[1] – أحمد هلتالي: **المرجع السابق**، ص ص 33،34.

انطلاقا مما سبق ذكره نستطيع القول أن هناك تحول في ماهية حقوق الإنسان حيث أصبحنا نتكلم عن مفهوم جديد وهو الأمن الإنساني والذي يميل إلي حماية حقوق الإنسان بجميع الوسائل حتى اللجوء إلى القوة، وهذا يقودنا إلي التكلم عن عمليات التدخل الإنساني التي سنتطرق إليها لاحقا، أما ألان سنقوم بإعطاء تعريفات لحقوق الإنسان والمفهوم الجديد وهو الأمن الإنساني[1].

وتعرف حقوق الإنسان بأنها عبارة عن حريات وحقوق يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد في علاقاتهم مع غيرهم من الأشخاص أو مع الدولة[2]، وموضوعات حقوق الإنسان لا تمثل مفهوم عام ومجرد بل هي مرتبطة بأطراف فكرية وقانونية وتاريخية، كما تصنف إلي حقوق فردية وجماعية، أما الفرية فتشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حين أن الحقوق الجماعية تشمل الحق في تقرير المصير والحق في التنمية والحق في السلام والمساواة وحق العمل والتواصل والحق في بيئة صحية نظيفة[3]، وتعرف على أنها الحقوق اللصيقة بالإنسان والمستمدة من تكريم الله له وتفضيله على سائر المخلوقات والتي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع والأعراف والقوانين الداخلية

---

[1] – أحمد هلتالي: **المرجع السابق**، ص 34.

[2] – مختار خياطي: **دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون الأساسي والعلوم السياسية فرع القانون الدولي العام، إشراف، خلفان كريم، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص 32.

[3] – *franziska walter, et al,**guidelines for lmplementing a human rights based approach in ADC**,austrian Development Agency (Ludwig Boltzmann lnstitute of Human Rights),Vienna, 2010,pp 06-07.*

والخارجية والتي نستند عليها وتبني حقوق الجماعات الإنسانية في مستوياتها المختلفة شعوبا وأمما ودولا[1].

وبالنسبة لمفهوم الأمن الإنساني فيعرفه محبوب الحق وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي أكد أن محور الأمن الإنساني يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية[2].

وعرفت لجنة الأمن الإنساني (human security Commission) هذا المفهوم على انه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها من تهديدات واسعة النطاق[3].

---

[1] – تغريد جليل أيوب: " **العولمة وحقوق الإنسان في الوطن العربي** "، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 21، جامعة المستنصرية، العراق، (2009)، ص 145.

[2] – خولة محي الدين يوسف: " **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، (2012)، ص ص 526،527.

[3] – **المرجع نفسه**: ص 527.

3- التدخل الإنساني:

وترجع أصول هذه الظاهرة إلى نظرية الحرب العادلة التي عرفها وطورها الفكر المسيحي في العصور الوسطى حيث فرقت الديانة المسيحية وبالخصوص الكنيسة الكاثوليكية بين الحرب العادلة أو المشروعة التي تقوم ضد غير المسيحيين والحرب غير العادلة أو غير المشروعة التي تقوم ضد المسحيين دون أسباب شرعية، فنظرية الحرب العادلة تعني عدم اللجوء إلى الحرب إلا لسبب عادل ولا يكون السبب كذلك إلا إذا كان يرمي إلى رد الظلم وإصلاح الضرر الذي يلحق بالأفراد والجماعات والدفاع عن القانون والعدالة، وقد عرف القرن 17م تدخل الدول الأوروبية لحماية الأقليات الدينية من الاضطهاد حيث تدخلت الدول البروتستنتية في شؤون الدول الكاثوليكية لحماية الأفراد المنتمين لهذا المذهب، مما أدى إلى حروب بين الدول الأوروبية أهمها حرب ال30 سنة1618م والتي انتهت بعقد معاهدة وستفاليا[1]، كما عرفت أوروبا في القرن 19م عملية تدخل واسعة في شؤون الدول الصغرى من طرف الحلف المقدس[*] الذي أعتبر أول أداة متفق عليها تبيح التدخل لأسباب أيديولوجية والذي أبرم بين

---

[1] – أمال موساوي: " **أسس التدخل الإنساني في القانون الدولي** "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، (2011)، ص ص 129،130.

[*] – **الحلف المقدس:** كان تحالفاً بين روسيا والنمسا وبروسيا بطلب من القيصر ألكسندر الأول من روسيا و وقعتها القوى الثلاث في باريس يوم 26 سبتمبر 1815، في مؤتمر ڤيينا بعد هزيمة نابليون، في الظاهر كان هدفه غرس القيم المسيحية من المحبة والسلام في الحياة السياسية الأوروبية، و لكن عملياً استخدمه ميترنيخ درعاً ضد الثورة، تضامن ملوك الدول الثلاث معاً لمنع التأثيرات الثورية وخصوصاً من الثورة الفرنسية من دخول هذه الدول، كان التحالف ضد الديمقراطية والثورة والعلمانية، عادة ما يرتبط هذا التحالف بالتحالف الرباعي والتحالف الخماسي، اللذين ضما المملكة المتحدة من 1818 وفرنسا بهدف دعم التسوية السلمية الأوروبية المبرمة في مؤتمر ڤيينا، اعتبر التحالف منتهياً بوفاة ألكسندر الأول=

(روسيا والنمسا وبروسيا وانجلترا وانضمت إليه فرنسا فيما بعد)، والذي أعتمد في تبريره للتدخلات في شؤون القارة الأوروبية على مبدأ الشرعية الملكية وقد سهلت هذه الأجواء لجوء هذه الدول إلى التدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة حماية الأقليات مثل التدخل الفرنسي البريطاني الروسي على الدولة العثمانية سنة 1829م وتدخل فرنسا في لبنان 1860م وتدخل روسيا سنة 1877م وغيرها من التدخلات في شؤون الدولة العثمانية، كما شملت التدخلات العديد من الدول الأسيوية مثل الفيتنام واليابان، وسوغ بسمارك في مؤتمر برلين الثاني 1884م استعمار القارة الإفريقية، أما القارة الأمريكية فقد امتنعت عن التدخل بعد صدور مبدأ منرو سنة 1823م والذي يحمل مبدأين أساسيين مبدأ عدم شرعية الاستعمار ومبدأ عدم التدخل وقد كان لهذا الخطاب شأنه في إرساء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة بعد التأكيد عليه في ميثاق الأمم المتحدة في المادة(7/2)[1].

وقد بقي العمل بمبدأ عدم التدخل على الرغم من بعض التدخلات من قبل المعسكرين إلى غاية نهاية الحرب الباردة أين حدث تغير في المنظومة السياسية العالمية، حيث أصبح التدخل الإنساني أحد سمات هذا النظام العالمي الجديد، ومنه يمكن أن نعرف التدخل الإنساني الذي ينقسم إلى مفهوم ضيق ومفهوم واسع:

- **المفهوم الضيق** : ويحصر أصحاب هذا الاتجاه التدخل الإنساني في التدخل العسكري و الذي تقوم بموجبه قوات دولة أو دول بالتدخل في دولة أخرى بأغراض إنسانية ويعرف الدكتور محمد مصطفي

=من روسيا عام 1825. (مأخوذ من الموقع: http://www.marefa.org ، بتاريخ 28-04-2016).

[1] – أمال موساوي: **المرجع السابق**، ص 131.

يونس التدخل الإنساني بأنه تهديد من طرف واحد أو استخدام القوة المسلحة بمعرفة دولة ضد دولة أخرى لحماية مواطني الأخيرة من أفعال أو إهمال دولتهم وبشكل يصدم الضمير الإنساني[1].

-**المفهوم الموسع:** ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه بغض النظر عن الوسيلة المستعملة فإنه إذا كان الغرض إنساني يكون التدخل إنساني، أي أن الوسيلة سواء كانت عسكرية أم اقتصادية أو سياسية أو غيرها طالما تستخدم لإنقاذ أرواح البشرية أو حماية حقوق الإنسان فإن ذلك يعتبر تدخل إنساني ويعرفه الدكتور حسام الهنداوي " بأنه لجوء لشخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي إلى وسائل الإكراه السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ضد الدولة أو الدول التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم و المتكرر لحقوق الإنسان بهدف حملها على وضع نهاية لمثل هذه الممارسات "[2].

ومن بين أمثلة التدخل الإنساني في إطار ما بعد الحرب الباردة (العولمة):

التدخل الدولي لحماية الأقليات في يوغسلافيا، حيث اتهمت بارتكاب جرائم الإبادة والتطهير العرقي وقد فرضت عدة قرارات ضد يوغسلافيا مثل قرار 713 عام 1991 و 795،743،761،776، سنة 1992، وقد فرض حضر اقتصادي وجوي عليها سنة 1992 وقد استخدم مجلس الأمن القوة العسكرية سنة 1995 [3].

---

[1] – عبد الرؤوف دبابش: " **التدخل الإنساني وأثره على السيادة في القانون الدولي والفقه الإسلامي** "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2011)، ص ص 241،242.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 242.

[3] – عبد الصمد ناجي: " **الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره الإنساني في حماية حقوق الإنسان** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 23، العراق، (2010)، ص 235.

وكذلك التدخل الدولي في الصومال سنة 1992، والذي جرى تحت شعار إعادة الأمل وإنقاذ الشعب الصومالي من خطر المجاعات الذي أخذت يفتك به نتيجة انهيار الدولة إلا أن مسار هذا التدخل انحراف عن مقصده وتدخل القوات الأممية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في الصراعات الأهلية في الصومال ولم ينجح مقصد التدخل الإنساني في الصومال بشكل كامل، مع أنه نجح في إيصال بعض المساعدات للسكان[1].

[1] – فضل الله محمد سلطح: **المرجع السابق**، ص 25.

ثانيا: المظاهر الاقتصادية

1- اندماج الاقتصاد العالمي و التكتلات الاقتصادية:

لقد تنامت العمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة الأمر الذي يعد من ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية بحيث يتحقق اندماج السلع بانخفاض التعريفات الجمركية وتطور عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات[*] التي تناولت خفض التعريفة الجمركية للسلع الصناعية و الزراعية وتنامي تجارة الخدمات و الملكية الفردية وتنامت مسيرة العولمة في أسواق النقد وتزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق المالية وتأمينات فعاليات المصارف العابرة للحدود و الواسطة العالمية للدفع، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية وحرية انتقال الأموال، وقد تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول خلال العقد الماضي بصورة ملحوظة مما أدى إلى ارتفاع دخل الدول[1]

---

[*] – **الجات:** الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة General Agrement Tariffs and Trade التي تعد معاهدة دولية، غايتها تحرير التجارة في السلع بين الأطراف المتعاقدة، من القيود الجمركية أي" القيود التعريفية" و "القيود غير التعريفية" تم توقيعها عام 1947 على 23 دولة، وزاد عدد دولها ليبلغ 117 عام 1994، حينما استبدلت بمنظمة التجارة العالمية WTO، من أهدافGATT : إنشاء نظام تجارة دولية حرة – سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية – السعي إلى تحقيق زيادة في حجم الدخل القومي للمزيد حول هذا الموضوع. (أنظر: محمود محمد أبو العلا، **الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و القرارات المصدرة لها في مصر**، دار الجميل، (د.م)، (د.س)

[1] أحمد عبد العزيز جاسم زكرياء: " **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية** "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، جامعة المستنصرية، العراق، (2011)، ص 68.

الصناعية الرأسمالية والتسابق المحموم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تحسين الضمانات ومناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والتسهيلات والمزايا[1].

وقد ظهرت التأثيرات الاقتصادية في زيادة حجم التجارة الدولية وتحرير التبادل التجاري وتحرك رأس المال بحرية وبدون قيود واتساع دور الشركات المتعددة الجنسية، وظهور ما يسمى بالاقتصاد المتشابك وقيام الكثير من الشركات بإنتاج السلع الكونية واشتداد حدة المنافسة بين الدول والشركات وشيوع نهج الخوصصة في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، حيث يجري الحديث عن العولمة الاقتصادية بوصفها نظام أو نسق ذا أبعاد عالمية تشمل مجال المال والتسويق والمبادلات التجارية ويتمثل الترويج من خلال ما وفرته تكنولوجيا الاتصال الحديثة والعولمة الاقتصادية على هذا الأساس هي وضع الشيء على مستوى العالم[2].

كما زاد من اندماج الاقتصادي العالمي تشارك البلدان في صناعة منتجات معينة بحيث لم يعد في إمكان دولة ما مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع منتج معين، بل أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والطائرات وحاسبات يتم تجميعها في أكثر من دولة حيث تركز كل دولة منها على صنع أحد مكونات المنتج[3].

---

[1] – أحمد عبد العزيز جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 68.

[2] – هناء حسن سدخان: " **مظاهر العولمة وانعكاساتها** "، مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، المجلد 8، العدد 1، العراق، (2009)، ص 285.

[3] – فضل الله محمد سلطح: **المرجع السابق**، ص 16.

كما كان الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة من أجل الاستفادة من التطورات التقنية وتدارك العجز لدى الدول المنضمة للتكتلات[1]، ومن بين أهم هذه التكتلات نذكر الإتحاد الأوربي ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية النافتا[*] التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المكسيك منظمة جنوب شرق آسيا آسيان، إن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وينظر البعض إلى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية في إطار العولمة الشاملة وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائدة أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الموائمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع به العولمة[2].

2-بروز المؤسسات الاقتصادية العالمية :

منظمة التجارة العالمية (WEO): وتعتبر هذه المنظمة سليلة لاتفاقية الجات التي عقدت سنة 1947 لإلغاء التعريفة الجمركية لكن ظروف الحرب الباردة لم تسمح بتطور هذه المنظمة، وبعد انهيار المعسكر الشيوعي أجريت العديد من المفاوضات بين أعضاء اتفاقية الجات وانتهت بعقد جولتي للارغواي

---

[1] – محمود حميد خليل: "**آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة إلى اقتصاديات الدول العربية**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 9، العراق، (2008)، ص 7.

[*] – **النافتا:** إتفاق أنشأ منطقة تجارة حرة في أمريكا الشمالية تم التوقيع عليها سنة 1992 من جانب كندا والمكسيك و(الو م أ) وأصبح ساريا سنة 1994. (أنظر: مولا علي: **الموسوعة العربية الميسرة**، ط 3، المجلد 1، المكتبة العصرية، بيروت، 2009، ص 96).

[2] – أحمد عبد العزيز جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 71.

ومراكش، وبعد مناقشة مستفيضة تمت الموافقة على المشروع وأصبحت نافذة في جانفي 1995 [1]، وتظم منظمة التجارة 132 دولة وهناك 31 دولة أخرى بما فيها الصين وروسيا على قائمة الانتظار [2].

لقد قامت منظمة التجارة العالمية بدورها إلى حد كبير في الجانب الذي تختص به في النظام العالمي وعولمة التجارة والإنتاج فقد تضاعفت التجارة الدولية للبضائع 14 مرة خلال الفترة بين 1945-1995 في حين تضاعف الإنتاج العالمي بمقدار 5.5 مرة خلال نفس الفترة[3].

صندوق النقد الدولي: أنشئ في 22 جويلية 1944 أثناء مؤتمر الأمم المتحدة وتظم هذه المنظمة 184 دولة عضو تكمن وظيفتها في دعم استقرار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نحو التجارة الدولية[4].

ويمكن القول بان صندوق النقد الدولي يقوم بدور الحارس على النظام النقدي العالمي[5]، كما يقوم بمهمة الحيلولة دون حدوث كساد عالمي آخر، حيث يقوم بذلك من خلال ممارسة ضغوط دولية[6]

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 68.

[2] – جمال داود سليمان: " **انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول النامية** "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 6، العراق، (2005)، ص 5.

[3] – أحمد عبد العزيز جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 70.

[4] – عويشة بوجمعة: **المرجع السابق**، ص 41.

[5] – فضل الله محمد سلطح: **المرجع السابق**، ص 19.

[6] جوزيف ستكلتز: **العولمة ومساوئها**، ترجمة، فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص 28.

على الدول التي لم تقم بحصتها المقبولة للحفاظ على الطلب الكلي العالمي من خلال السماح لاقتصادياتها بالانتكاس[1].

البنك العالمي: أنشئ سنة 1945 وكان الهدف الأساسي منه هو مساعدة البلدان النامية على رفع مستوى معيشتها، وكذلك من اجل تلبية الحاجة الملحة لرأس المال لتمويل أعمال البناء وتعمير ما دمرته الحرب ووفقا لميثاقه فمساعداته تتوجه للتنمية الاقتصادية فقط، لكن في الثمانينات حدث انه صاغ توجهات فيما اسماه فروضا لضبط بنية الدول النامية[2].

3- الشركات المتعددة الجنسية:

تعد الشركات المتعددة الجنسية من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة، ولعبت دور كبير في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق، لقد اتسع نشاط هذه الشركات وتنامي دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة وتعمل على تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة لتخضع لسيطرتها ،وذلك من خلال عملها على تكثيف مختلف النظم و السياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها، خاصة وأنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية[3].

---

[1] جوزيف ستكلتز: **المرجع السابق**، ص 28.

[2] – أحمد غزال: **المرجع السابق**، ص 31.

[3] – أحمد عبد العزيز جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 70.

وفي تقرير لمنضمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1995 كان هناك 7000 شركة متعددة الجنسية عام 1970، ازدادت إلى 3700 شركة عام 1995، لها 200 ألف فرع في العالم يعمل بها 73 مليون شخص، وتدير سيولة نقدية بمقدار 5000 مليار دولار عام 1995 [1]

[1] – أحمد عبد العزيز جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 71.

ثالثا: المظاهر الاجتماعية والثقافية و الإعلامية والتكنولوجية

1- اجتماعيا:

ترتكز العولمة الاجتماعية على مفهوم المجتمع المدني العالمي أو الشعب العالمي، وجعلت المجتمعات تنظر إلى نفسها بمزيد من الارتباط والتواصل والتقارب والإحساس بالمسؤولية الجماعية إزاء الأخطار التي تواجه الكوكب الأرضي[1]، ولهذا فأنها تعمل على دفع التقارب والانسجام والالتقاء بين المجتمعات وتفاعل والتآلف بين الحضارات، حيث أن المنتج للتاريخ يلاحظ أن القوى الاجتماعية مرت بمراحل عديدة بدءا بالأسرة مرورا بالقبيلة والتجمعات القومية والدولية وفي النهاية إقامة مجتمع إنساني موحد والذي تبشر به العولمة[2].

كما أنّ البعد الاجتماعي أفرز طرحين، طرح مؤيد لمسار العولمة وطرح معارض له، طرح التأييد يعتبرها حتمية إنسانية اجتماعية عالمية لا مفر منها، ونتيجة للتقدم الحضاري في العالم المعاصر ويجعل منها منتهى التطور وقمة التحضر وأعلى درجات الازدهار الاجتماعي، وتوقفت عندها حركة الفكر والممارسة، أما الطرح المعارض يرفضها من منطلق أنّها وسيلة للقضاء على الشعور بالانتماء للخصوصية والمحلية الاجتماعية ومحو لسائر المقومات التي تشكل الخصوصية وتحافظ على بقائها وإعادة بناء وتشكيل المجتمعات وفق بنية العولمة التي ترتضيها القوى المهيمنة وتعبر عن خصوصيتها، كما أنّ تأثير البعد الاجتماعي للعولمة يشمل كافة جوانب المجتمع إذ أدى إلى إضعاف درجة الوعي

---

[1] – عبد الحليم عمار غربي: **المرجع السابق**، ص 32.

[2] – مبروك رايس، هشام حريز: **المرجع السابق**، ص 147.

الوطني والقومي والاجتماعي، بسبب تنامي الانتماءات الطائفية والعرقية والقبلية والسياسية وفتح المجال لحرية الأقليات وحقوقها مما أدى إلى تمزق الوحدة القومية وأثر ذلك على التماسك في البناء الاجتماعي في الدول المتعددة الأعراق[1]، كما أنّ الذين يدفعون الثمن هم دائما الفئات الكادحة بالمجتمعات الفقيرة كنتيجة لآليات ووسائل العولمة[2].

2- **ثقافيا:**

إنّ كثيرا من العلماء والباحثين في ميادين الثقافة والإعلام والاتصال يقفون في حيرة أمام ظاهرة العولمة ولا سيما من طبيعة نتاج العولمة الثقافية، لأنّ الأمر لم يعد يتعلق بعولمة الثقافة، أي بجعل الثقافة الإنسانية عالمية مثل عولمة العلوم والطب وكل شؤون الحياة الإنسانية، وإنما بثقافة العولمة التي باتت تعبر عن سياسة الأمر الواقع، فبوسائل حديثة ومتطورة تمكنت من فرض ثقافة جديدة مختلفة تماما عما كان موجود سابقا لان الثقافة التي تملك وسائل الاتصال القوية ووسائل صناعة الثقافة والرقابة عليها هي التي أخذت تسير اليوم عن طريق الفضائيات والانترنت[3]، وترتكز العولمة الثقافية على مفاهيم تعميم أنماط الحياة وأساليب ألاستهلالك الغربية عن طريق قولبة المأكل والملبس والذوق، أي محاولة توحيد القيم والأفكار وأشكال السلوك في ثقافة عالمية واحدة تتمحور حول الذات الغربية[4].

---

[1] – جيلالي بوبكر: **المرجع السابق**، ص ص 73،75.

[2]– مولود زايد الطيب: **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، ليبيا، 2005، ص 138.

[3] – مبروك رايس، هشام حريز: **المرجع السابق**، ص 125.

[4] – عبد الحليم عمار غربي: **المرجع السابق**، ص 30.

والثقافة بوصفها منتجا اجتماعيا قد أصبحت جزء في العملية الاقتصادية التجارية الجديدة أسوة بغيرها من السلع والمنتجات المادية، إذ تحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في السوق العالمية[1].

3- إعلاميا:

لقد عرفت بدايات عصر العولمة تطور هائل في تقنيات وأساليب الإعلام والاتصال، من خلال الاعتماد على تقنية الإعلام الآلي وشبكة المعلوماتية في الاتصالات المختلفة وفي انجاز مختلف النشاطات من خلال استعمال الوسائل والبرامج الالكترونية ووسائل الاتصال المتطورة من أقمار صناعية ومحطات إذاعية وتلفزيونية والحرص الشديد على تطوير هذه التقنيات من خلال الإنفاق الهائل حيث أنفق على هذه التقنيات سنة 1997 حوالي 216 مليار دولار[2].

لهذا تعد أجهزة الإعلام والمعلومات والتكنولوجيا من أهم الوسائل التي تلعب دورا محوريا في عملية العولمة، بحيث يمكن الإشارة إلى أن نسق النشاط الإعلامي الراهن قد وفر أدوات معرفية وأدوات فعالة أسهمت في تكوين صيغة قابلة للنفاذ على جميع أصعدة النظام الكوني، أصبح الإعلام مسئولا عن الأدوار الحاسمة في تدويل الاقتصاد والثقافة ومن هنا يأتي دوره محركا رئيسيا في تشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الحضاري بين الثقافات المختلفة بإعلاء شان ثقافات أخرى، بل انه إن تحدثنا اليوم عن نظام عالمي جديد فإنّ الإعلام قد لعب دورا محوريا في تأسيس

---

[1] – ثامر كامل محمد، أحمد شكر: " **ثقافة العولمة والإعلام العولمي** "، مجلة جامعة المستنصرية، العدد 18، العراق، (2011)، ص 4.

[2] – جيلالي بوبكر: **المرجع السابق**، ص 79.

هذا النظام، إذ أصبحت القوى المسيطرة على التدفق الإعلامي في العالم هي القوى التي تسعى إلى السيطرة على العالم وإعادة تشكيله وفق مصالحها[1].

4- التكنولوجيا:

تعد ثورة تكنولوجيا المعلومات من أهم الأسباب التي ساعدت في إعادة تشكيل الاقتصاديات والمجتمعات في أنحاء العالم، كما أن تكنولوجيا المعلومات من أهم العوامل الدافعة لعملية العولمة، وذلك من خلال التحسينات التي تم تطويرها في أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات، وتطوير الاتصالات التي زادت من قدرة الناس للوصول إلى المعلومات والإمكانيات الاقتصادية، كما أن تقدم أدوات الاتصال عبر الانترنيت مثل مواقع التواصل الاجتماعي ساهم في تغيير طريقة استخدام المعلومات وتبادلها بين الناس سواء في الأغراض الشخصية أو السياسية أو التجارية...، إضافة إلى ذلك سهلت هذه التطورات مكاسب الكفاءات في جميع قطاعات الاقتصاد، كما تدفع التكنولوجيا الاستخدام المبتكر لموارد الترويج للمنتجات، وأفكار جديدة عبر الأمم والثقافات بغض النظر المكان الجغرافي[2].

والعولمة تعتمد العولمة على التكنولوجيات في مجالات محدده أهمها:

- تكنولوجيا المعلومات حيث تستخدم نظم المعلومات الجغرافية على المستوى الدولي بعدما كان استخدامها قاصر على المستوى القومي، وبذلك أصبحت صناعة المعلومات من أهم أدوات إدارة المشروعات الدولية من خلال ارتباطها بتشكيلة الانترنت

---

[1] – ثامر كامل محمد، أحمد شكر: **المرجع السابق**، ص 5.

[2]– Aproject of (SUNY), levin lnstitute, Technology and Globalization. (Cited in : http://www.globalization101.org , The 2016_02_25) .

- وتساعد المعلومات المتقدمة مع اتحاد وتكامل أجزاء المؤسسات العالمية الكبرى سواء تعلق الأمر بتطور المشتريات أو التسوق مع تفادي الازدواجية في العمل حتى في أكثر الفروع بعدا عن الشركة الأم من خلال شبكة ربط المعلومات
- كما تلعب التكنولوجيا دورا هام من خلال الاتجاه إلى استخدم العلم الحديث في تطوير الجودة والمواصفات القياسية والوصول إلى المنتج النمطي العالمي، كما أن التكنولوجيا تساهم في سهولة وسرعة الاتصالات المعتمدة على الحاسب الآلي والأقمار الصناعية بحيث تتغلب على حاجز الزمان والمكان حيث تحقق الالتحام المباشر بين المنتج والمستهلك[1].

[1] – حمدي عبد العظيم: **المرجع السابق**، ص ص 124، 125.

الفصل الثالث: آثار العولمة على العالم العربي وسبل مواجهتها

أولا: الآثار السلبية والايجابية للعولمة على العالم العربي

1: الآثار السلبية

2: لآثار الايجابية

ثانيا: سبل مواجهة العرب للعولمة

1: من الناحية السياسية

2: من الناحية الاقتصادية

3: من الناحية الثقافية

الفصل الثالث: آثار العولمة على العالم العربي وسبل مواجهتها

أولا: الآثار السلبية والإيجابية للعولمة على العالم العربي

1) الآثار السلبية

أ) في الجانب السياسي:

❖ التأثير في مفهوم سيادة الدول العربية والتدخل في شؤونها الداخلية:

كان تأثير العولمة على سيادة الدولة في التقليص من قدراتها تدريجيا وبدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها، وفي ضبط عملية تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها، فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود[1]، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ضعف الدولة لصالح الفواعل الجديدة من الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الذين أصبحوا يمارسون أدوار الدولة البارزة، هذه الدولة التي يراد لها أن تغدو عنصرا منفعلا ومستجيبا لأوامر هؤلاء الفاعلين الجدد، وهناك احتمال انهيار الدولة الذي يعد كارثة بالنسبة لدول العالم الثالث وعلى رأسها دول العالم العربي، الذي ستتراجع فيه الدولة مثل النموذج الصومالي أي بمعنى توزيع السيادة وتنازعها بين الأشتات، وبما أن الدولة الوطنية من أهم خصائصها السيادة الكاملة على كامل أراضيها في جميع المجالات، فإن التنازل عن هذه الخاصية سيوقع الدول العربية في نتائج وخيمة، إضافة إلى أن سلطة الضبط الاقتصادي انتقلت من الدولة إلى الفاعلين الجدد الذين يفرضون وحدة العالم في سوق واحدة، مما يعني أن الدولة الوطنية لم تعد الفاعل أو المحدد للنشاط

---

[1] – فضل الله محمد سلطح: **المرجع السابق**، ص 103.

الاقتصادي وبالتالي السياسي الذي بدوره يؤثر على علاقات الدول مع بعضها البعض وعلى وسائل ضغط الحكومات والهيئات السياسية، ومن جهة أخرى كان تأثير العولمة على الدول العربية من ناحية التدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولة إملاء إدارة الدول الغربية المسيطرة على القرار والتوجه السياسي للدول العربية، حيث أصبح السير في فلك الغرب اختيار تارة وإجبار في الأحوال الأخرى، وقد حاولت القوى الدولية أن تجعل مبدأ العولمة حق للتدخل في شؤون الدول الأخرى وعلى رأسها الدول العربية لعدة أسباب وذرائع نذكر منها[1]:

- ✓ التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان، حيث كان من أول ذرائع انتهاك سيادة الدول وعرف باسم مبدأ التدخل الإنساني، هذا المبدأ الذي طالبت الدول الكبرى بإقراره وخلالها قادت هجمة لتعديل مفهوم سيادة الدولة على نحو يفتح الطريق أمام التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تتهم بانتهاك حقوق الإنسان، ولعل أهم أمثلة لهذه التدخلات التدخل الدولي في الصومال سنة 1992م، وهذا التدخل لم يكن ناجح حيث بقي الصراع بين الفصائل المقاتلة في الصومال بعد خروج القوات الأممية وفشلها في مهمتها، وقد بقيت الصومال تعاني من جراء هذا التدخل إلى يومنا هذا، إضافة إلى التدخل في ليبيا سنة 2011م الذي لم يعطي أي نتائج إيجابية
- ✓ حماية دولة من عدوان دولة أخرى، ومثال ذلك التدخل في حرب الخليج الثانية في احتلال العراق للكويت، وكان من نتائج هذا التدخل فرض الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي بدعوى حماية دول الخليج من الخطر العراقي حيث أنشأت عدة قواعد عسكرية لها تعد من أهم القواعد خارج الأراضي الأمريكية

[1] - أشرف غالب أبو صالحة: **المرجع السابق**، ص ص 125، 127.

- ✓ مكافحة الإرهاب، حيث يلاحظ أن التوجه الأمريكي الأخير في مواجهة الإرهاب أصبح يزيل الفوارق بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي من منطق أن كل أنواع الإرهاب تهدد الأمن والسلم الدوليين، إضافة إلى ربط ظاهرة الإرهاب بالدين الإسلامي، وهذا ما جعل أمريكا والغرب بصفة عامة تركز على الدول العربية حيث تدخلت القوات الأمريكية في اليمن بحجة محاربة القاعدة وكذلك التدخل الأخير في سوريا والعراق لمحاربة داعش[1].

❖ التأثير على الهوية والقومية العربية:

إن مفهوم العولمة ومفهوم الهوية الوطنية هما مفهومان متلازمان بصورة أو بأخرى، فالعلاقة بينهما متميزة وجدلية، فالعولمة تطارد الهوية وتحاصرها وفي ضوء ذلك كله تحاول الهوية مقاومة أسباب فنائها، إذ أن العولمة تعني ذوبان خصوصية الدول وانتقالها من العام إلى الخاص، فقضية العلاقة بين العولمة والهوية الوطنية طرحت ولا تزال تطرح الكثير من التفسيرات كونها من أهم القضايا تعقيدا وأكثرها صعوبة، إضافة إلى انعكاساتها المادية والمعنوية على المجتمعات والشعوب العربية في ظل العولمة[2].

كما أن مفهوم الوحدة القومية الذي يعتبر مفهوم تنموي حديث، حيث حققت الحركات القومية نجاحا على هذا الصعيد، وقد حالت شراسة الهجمة الرأسمالية التي توجت بالعولمة دون إكمال مسيرة هاته الحركات، كما أغرقتها في بحر من التناقضات والثغرات الداخلية التي فجرتها مما أدى إلى انحسارها وتراجعها، حيث تعرض العالم العربي إلى الحصار ومزيد من التفكك والاحتراب الداخلي، كما عولت (الو م أ) على تطبيق استراتيجيات في محاربة الهوية الوطنية للدول العربية، مثل دمج المهاجرين العرب في المجتمع الأمريكي لكي يتشبعوا بالقيم والثقافة الغربية مقابل التخلي عن الهوية العربية، وهذا ما أدى إلى

---

[1] – نعيم إبراهيم الظاهر: **المرجع السابق**، ص ص 118 ، 126.

[2] – أشرف غالب أبو صالحة: **المرجع السابق**، ص 122.

عكس ثقافتهم الجديدة على مجتمعاتهم في الوطن العربي، ومن ذلك ما حدث في العراق ولبنان إذ أن المهاجرين من هذه الدول عادوا بدعم من (الو م أ) والدول الغربية أو بقوة السلاح ليحكموا بقيم وعادات لم تألفها مجتمعاتهم، وأصبحوا جزء من الآلة الغربية وأكثر حقد على دينهم وقوميتهم ووطنهم، بدلا من أن يعملوا على دمج الثقافة التي تعلموها وما يملكونه من ميزات في خدمة أوطانهم[1].

وقد انتشرت الثقافة الاستهلاكية في الدول العربية بحكم أن (الو م أ) في المرحلة الراهنة هي القاعدة الأهم والأكثر تأثيرا بوجه احتكاري وقدرات تكنولوجية هائلة وأدوات إعلامية متقدمة تلعب دورا حاسما في نشر الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجاري وترسيخها بهدف تشويه وتهميش الهوية القومية وإعادة إنتاج البنية المتخلفة بكل ما تحتويه من تسطيح للوعي وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الأنانية والاستغلال وانعدام الممارسات العقلانية[2].

إضافة إلى ما سبق انتشار الثقافة المعادية للقومية، حيث تعقد (الو م أ) أن أسباب النزاعات الدولية والحروب الأهلية ترجع أساسا إلى عوامل دينية وثقافية وقومية وعرقية، فاختلاف الشعوب في هذه الأمور كانت ولازالت من أهم أسباب النزاعات، فالسبب الديني كان وراء الحرب الأهلية في لبنان والسودان والجزائر ومشكل الأقباط في مصر، والتمسك بالقومية كان وراء الحرب بين العرب واليهود والحرب بين العراق وإيران والحرب الأهلية في الصومال، لهذا عملت (الو م أ) على نشر ثقافة معادية للقومية في أرجاء الوطن العربي عبر وسائل الإعلام ومن المؤكد أن هذا الاتجاه الذي تفرضه (الو م أ)

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص ص 231، 232.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 233.

المنادي بتوحيد الثقافات إنما هو موجه أساسا ضد الأمة العربية، فهي أكثر الأمم تمسكا بالهوية القومية وتعدها جزء من الشخصية العربية[1].

❖ دعم الأقليات وانتشار الصراعات الدينية والعرقية في الوطن العربي:

لم يسلم العالم العربي من العولمة التي لا تريد له أن يكون تكتل اقتصادي أو سياسي أو عسكري، بل مجموعة من الطوائف والنحل والملل والأعراف مهددة بالتقسيم إلى شيعي وسني في العراق والخليج، وعربي وبربري في المغرب العربي، وعلوي ودرزي في سوريا، وماروني وسني في لبنان، وزيدي وشافعي في اليمن، ووهابي قديم ووهابي جديد في شبه الجزيرة العربية، وإباضي وسني في عمان، ومسلم وقبطي في مصر، وشمالي وجنوبي في السودان، وسلفي أصولي وحداثي علماني في الجزائر، وبدوي وحضري في فلسطين، وبالتالي تصبح إسرائيل الدولة الطائفية الكبرى في المنطقة وتحصل على شرعيتها باسم اليهود ضد عدم شرعيتها كاستعمار استيطاني، حيث أن الغرب قام بإعداد الأبحاث العلمية حول الطائفية والعرقية والمذهبية وحول كل ما من شأنه أن يفرق ولا يجمع على المستوى الديني والثقافي والسياسي، وإنشاء مراكز ومؤسسات البحث العلمي والدراسات الإستراتيجية لهذا الغرض، من أجل محو وحدة الثقافة ووحدة التراب والمصير المشترك[2]، وقد شهدت هذه الأقليات تناميا نحو النزعة الانفصالية والتكتل الجغرافي للدولة القطرية أو على تفكيك المجتمع السياسي، حيث نلاحظ العلاقة المتنامية بين الحركة الكردية في شمال العراق و(الو م أ)، حيث وصلت هذه الحركة إلى الحصول على استقلال ذاتي في السنوات الأخيرة وهي تطالب حاليا بالاستقلال التام عن العراق والتي تحذو حذوها الحركة الكردية في سوريا حاليا، بعد حالة اللإستقرار التي تعصف بسوريا وتناحر الطوائف الدينية بداخلها، كما تم تمويل

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق** ، ص ص 238، 239.

[2] – جيلالي بوبكر: **المرجع السابق**، ص ص 89،91.

بعض المنظمات الجزائرية من قبل الصندوق القومي للديمقراطية، إضافة إلى تنامي النشاط القبطي المصري، ودعم الانفصاليين في السودان والصومال حيث نجح في فصل السودان إلى دولتين السودان الجنوبي والسودان الشمالي، وكذالك الصراع بين الشيعة الزيدية مع الحكومة في اليمن، إضافة إلى العديد من الصراعات التي تنخر جسد الأمة العربية والتي تغذيها الأنظمة الغربية اللبرالية[1].

❖ التأثير على ثورات الربيع العربي:

هذه الثورات التي حصلت وما صاحبها من تأييد شعبي، ليست سوى نتيجة طبيعية لفشل نموذج العولمة، فمن خلال تقويض دور الدولة حدث تناقض بين مصالح الشعب والطبقة التي أنشئت لحماية رأس المال الأجنبي، فمعظم تلك الثورات جاءت غير أيديولوجية، فلم يكن الصراع بين منظمات سياسية فيما بينها ولكن من وحي العفوية والشباب الذين أدركوا أن الصراع بين الطبقة المسيطرة على الشعب والشعب نفسه، بل هي ثورة من أجل الكرامة والحرية والديمقراطية والرفاهية، ضد نموذج فشل التنمية[2].

(أنظر الملحق رقم 04، ص ص100-101)

ب) في الجانب الاقتصادي:

- تزايد النزعة الاستهلاكية في الوطن العربي، في جو من المنافسة الشرسة في الأسواق العالمية الحرة وما ينتج عن ذلك من كثرة وتنوع في إنتاج السلع، حيث اتجه اهتمام الدول العربية بالاستهلاك الذي اتسعت دائرته كثيرا في هذه المنطقة[3]، حيث أن العولمة تؤثر في تشجيع النزعة الاستهلاكية ومن

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 241.

[2] – أشرف غالب أبو صالحة: **المرجع السابق**، ص ص 130، 131.

[3] – جيلالي بوبكر: **المرجع السابق**، ص 98.

أمثلة السلع الاستهلاكية التي يتم ترويجها داخل المجتمعات العربية والتي نجد الشباب يتكالبون عليها محلات(ماكدونالد) ومشروبات المياه الغازية مثل (كوكا كولا) والعديد من أنواع السيارات ووسائل الترفيه، وفي مقابل ذلك نجد أن الصناعات المحلية تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للمنتجات المستوردة، وهذا ما يؤثر سلبا على المنتجات المحلية وقد يؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على الاستغناء عن المنتجات المستوردة، ومن الأخطار التي تواجهها الدول العربية من جراء المنافسة في السوق الحرة بين الدول الصناعية هي ترسيخ الثقافة الاستهلاكية الموجهة التي تقوم بها الدول الغربية لدفع الشعوب العربية إلى استهلاك المواد الصناعية والزراعية، ذلك أن المنافسة أدت إلى خفض الأسعار وسهولة إيصالها إلى المستهلك العربي بالإضافة إلى البيع بالتقسيط، كما راجت تجارة المواد المستعملة من سيارات وأدواتها الاحتياطية والوسائل الكهربائية والحاسبات والملابس التي تشكل عبئا على الدول الصناعية[1].

- خطر الشركات المتعددة الجنسية، حيث تؤلف هذه الشركات خط الاختراق الأول للحدود الاقتصادية أي حدود الدول القومية المرتبطة بالسوق العالمية[2]، والذي يتيح حرية التجارة الخارجية العالمية وانتهاك مصالح الدول العربية من خلال تهميشها لصالح فئات معينة ترتبط مصالحها الاقتصادية بهذه الشركات، وزيادة استثمارها ونفوذها بحيث تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في الدول العربية، وهذا ما يؤدي إلى تشويه نمط التنمية وأولوياتها في الاقتصاد العربي، وبالتالي رهن

---

[1] – حسين سهيل الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص ص 153،154.

[2] – هناء سدخان: **المرجع السابق**، ص 288.

استقلالها الاقتصادي من خلال هيمنة هذه الشركات على مجريات الأمور الاقتصادية حيث تصبح تبعية اقتصادية مذلة[1].

- التبعية الاقتصادية، حيث ازدادت تبعية البلدان العربية للاقتصاد العالمي مما يعني إضعاف الأمن الاقتصادي لها بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بالتقلبات الاقتصادية للدول المسيطرة من خلال[2]:

-تأثر الدول العربية بمشاكل الدول الصناعية، حيث يرى بعض الباحثين في العولمة أنها أحد شرور الرأسمالية، لأنها تسعى لتعويض اقتصاد الدول الكبرى عند انكماش أسواقها المحلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج إلى الدول النامية وعلى رأسها الدول العربية، مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية، ومنه تحاول هذه الدول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها للدول الضعيفة كالدول العربية[3].

-كما أن الأزمات الاقتصادية في الدول الكبرى تظهر أثارها في الدول الأخرى بما فيها الدول العربية، مما يتسبب بحدوث مشاكل كبرى لعدم استطاعت هذه الدول مواجهة هذه الأزمات القادمة من الدول الكبرى[4].

- ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك وخطر التجزئة حيث تعرضت مسيرة التكامل

الاقتصادي العربي إلى شلل شبه تام، حيث رافق هذه المسيرة طرح بدائل خارجية[5]، ويشكل

---

(1) – حسين سهيل الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص ص 155، 156.

(2) – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 75.

(3) – حسين سهيل الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 138.

(4) – يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 129.

(5) – محمود حميد خليل: **المرجع السابق**، ص 11.

المشروعان المطروحان على المنطقة العربية تحديا جوهريا خطير يكرس التجزئة وهما، المشروع الشرق أوسطي[*] والمشروع المتوسطي[**] حيث تم إغفال الصفة أو الهوية العربية عن هذين المشروعين، لأن أي تكتل قومي أو ديني بين مجموعة من الدول يتعارض وأهداف العولمة[1]، ومن ذلك أن العولمة تدعو إلى إلغاء المنظمات الإقليمية والدولية ومنها جامعة الدول العربية، حيث أن إلغاء جامعة الدول العربية يعني إلغاء الاتفاقيات الاقتصادية التي في إطارها مثل، اتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية المناطق الاقتصادية الحرة وغيرها من الاتفاقيات[2].

---

[*] – **المشروع الشرق أوسطي:** هو مشروع أمريكي يهدف إلى السيطرة على الأسواق العربية، والهدف الأكبر منه هو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال ربطها بمسألة التعاون الاقتصادي بحيث تصبح البلاد العربية أكثر تهميش وتبعية للمصالح الأمريكية فتصبح المشاريع الاقتصادية رابط بين سكان المنطقة وإسرائيل التي ستكون المركز الرئيسي للمشروع بحيث يكون هذا الرابط قوي جدا ويكلف غاليا من يحاول الفكاك منه. (أنظر: يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 209).

[**] – **المشروع المتوسطي:** الاتحاد المتوسطي مشروع يحمل لواءه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ويهدف إلى أن يكون محرك التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. بداية المشروع انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007. وانجلى المؤتمر عن نداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى مؤتمر يتوقع أن يلتئم بباريس يومي 13 و14 جويلية 2008، وسيحدد مؤتمر باريس المزمع عقده مستقبلا حدود ورؤية الاتحاد المتوسطي.أعضاء الاتحاد سيضم الاتحاد المتوسطي –حسب نداء روما– 19 دولة هي: الدول الست عشرة المطلة على الأبيض المتوسط وهي: إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص ومالطا وتركيا ولبنان وسوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.(مأخوذ من الموقع http://www.aljazeera.net/news/international/2008/3/14/ ، بتاريخ 29-04-2016).

[1] – عبد الحليم عمار غربي: **المرجع السابق**، ص ص 158، 159.

[2] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص ص 160، 161.

- تصدير الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية الكبرى إلى الدول العربية ودول العالم الثالث، خاصة أن الصناعات الملوثة للبيئة تعاني ضغوطات شعبية وقانونية في الدول المتقدمة ولا توجد مثل هذه الضغوطات في الدول الضعيفة[1].
- اختراق العالم العربي من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بحجة تحسين الكفاءة الاقتصادية وإعادة بناء هياكله وتخليصه من الأعباء التي فرضها عليه القطاع العام حيث أن هذا الاختراق يراد به فرض مناهج العولمة الاقتصادية[2].
- تزايد مخاطر أنشطة تبييض الأموال حيث أن زيادة التحرر المالي الناتج عن العولمة المالية زاد من فرص عملية غسيل الأموال القذرة، وتأتي هذه الأموال من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، وأهمها المخدرات والرشاوى والاختلاسات والفساد الإداري والسياسي وتجارة الأسلحة المحظورة والقروض المصرفية المهربة وغيرها من الطرق[3].
- إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برامج الإصلاح الزراعي للجات في البلدان الصناعية المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية مما ينعكس سلبا على موازين المدفوعات في الدول العربية التي تستورد الغذاء
- رفع تكاليف إنتاج وتوزيع بعض الصناعات بسبب مواصفات الجودة والتغليف وشروط حماية البيئة

---

(1) – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 76.

(2) – محمود حميد خليل: **المرجع السابق**، ص 11.

(3) – عبد الرزاق حمد حسين علي خضير حسين: "**العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسة)**"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، العراق، (2012)، ص 160.

- رفع تكاليف الصناعات المعتمدة على نقل التقانة الحديثة بسبب المبالغة في تطبيق أحكام حماية حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم رفع الكثير من أسعار المعدات المصنعة في الدول المتقدمة ولاسيما الصناعات الكيماوية والأدوية
- تعرض قطاع الخدمات في الدول العربية لمنافسة غير متكافئة من الدول الغربية
- انخفاض مساهمة الدول العربية في إجمالي المبادلات التجارية العالمية (أنظر الملحق رقم01 ص 97)
- تقييد السلطة لمحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بها، حيث ينبغي أن تكون هذه السياسات منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية
- التأثير على الميزانية العامة في الدول العربية بسبب خفض أو إلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة[1].
- تصفية القطاع العام تحت مسمى الخصخصة الذي أدى إلى حرمان الكثير من الأفراد من وظائفهم والاستغناء عنهم وإحلال الآلات مكانهم مما ساهم في انتشار البطالة داخل العالم العربي، حيث وصل المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية إلى أربعة عشر بالمئة(14%) من القوى العاملة بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي وصل إلى ستة بالمئة(6%) [2].(أنظر الملحق رقم 03)
- زيادة الفجوة بين أجور العمال الأكثر مهارة والأقل مهارة

---

[1] – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص ص 75، 76.

[2] الجمهورية اللبنانية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (المكتب الإقليمي للدول العربية)، **تقرير التنبية للعام 2009 (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية)**، 2009، ص 109.

- تقلص قدرة الدول العربية على تصميم سياساتها التنموية حسب ظروفها وخصوصياتها بسبب ارتفاع تكلفة برامجها التنموية
- زيادة الفارق بين الأغنياء والفقراء بسبب السياسات الاقتصادية الجديدة[1].
- إضعاف موارد الثروة المالية العربية المتمثلة بالنفط الذي يعد مصدر رئيسي واستراتيجي لكثير من الدول العربية، حيث تم إضعاف أهميته كسلعة بينما تم استثنائه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية أسوة بتجارة المعلومات، من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليها من الدول المستهلكة[2]، وفي هذا يقول إسماعيل صبري عبد الله" **علينا أن نعي أن الثراء المفاجئ الذي عرفته الدول العربية المصدرة للنفط في الفترة مابين 1974 و1982م كانت ظاهرة استثنائية، وأن النفط شأنه في ذلك شأن كل المواد الأولية يباع في سوق يسيطر عليها المشترون لا المنتجون (...) ففي السبعينيات كنا نهدد الدول التي تعادينا بحضر توريد النفط إليها، وها نحن في التسعينيات أمام حضر الغرب لاستيراد النفط من إيران والعراق وليبيا**"
- انخفاض حجم الناتج المحلي العربي حيث كان سبعمائة وستة وخمسون مليار دولار سنة 2000م وانخفض إلى سبعمائة واثنا عشر مليار دولار سنة 2001 م بنسبة ستة بالمائة (6 %) واستمر الانخفاض عام 2002م بنسبة خمسة بالمائة (5 %).
- زيادة تهميش الدول العربية واستغلالها في حالة استمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل إنفرادي[3].

---

[1] – يوسف الماشدة: **المرجع السابق**، ص 128، 130.

[2] – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 76.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 77.

- زيادة الديون العربية حيث كان إجمالي الدين العربي العام لسنة 1990م في حدود مائة وثلاث وخمسين مليار دولار[1]، وقد زادت الديون العربية حيث بلغت ديونها الخارجية سنة 2005م مائتان وخمسون مليار دولار وتتزايد ديونها بمقدار خمسين ألف دولار في الدقيقة، ولا شك أنه كلما ارتفع الدين كلما ترسخت التبعية[2] .(أنظر الملحق رقم 05،06)

ج) في الجانب الاجتماعي:

- طغت على الحكم في البلاد العربية نظم تسلطية شمولية، حيث حل استخدام العنف في الداخل محل الرهان على توسع قاعدة الخدمات الاجتماعية كبديل عن المشاركة السياسية في إيجاد مصدر للشرعية، ومما لاشك فيه أن ما آلت إلية هذه النظم التسلطية الجديدة من كبت الحريات العامة والضبط الدقيق لنشاطات المجتمع وإلغاء وظيفة تداول السلطة والمساءلة والمحاسبة والرقابة الشعبية، قد أحدث شرخا عميقا بين النخب الحاكمة والمجتمع قادت هذه النخب بسرعة إلى الانحطاط والفساد وأصبحت تعتقد أن المناصب التي وصلت إليها موروثة، فأصبحت طبقة ريعية تعيش على التحكم في مواقع القرار السياسي، وتؤمن ثروتها مما يقدمه لها موقعها من قدرة على ابتزاز بقية أبناء المجتمع[3].
- كما أن العولمة تؤثر بشكل سلبي على عملية التنشئة الاجتماعية لدى الأطفال، حيث تعد الأسرة أهم الجماعات الاجتماعية في المجتمع العربي، وتكمن أهميتها في أنها البيئة الاجتماعية الأولى التي

---

[1] – ماهر صبري درويش، محمد حميد راضي: "**دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الأقطار العربية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، العراق، (2009)، ص 75.

[2] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 163.

[3]– برهان غليون: " **تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية** "، ورقة مقدمة إلى خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، (2005)، ص 14.

تستقبل الطفل منذ ولادته، وإضافة إلى الأسرة هناك مؤسسات أخرى تساعد في التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والمسجد لكن تبقى الأسرة في موضع الصدارة لأنها تعد إطارا من الأخبار اليومية المتصلة توضح للطفل كيف يجب أن يكون سلوكه في المواقف المختلفة لكي يكسب سلوكه طابعا أخلاقيا، لكن في ظل العولمة أصبحت الدول العربية والدول النامية تواجه إشكالية التفاعل والتعايش مع هذا العالم المتغير من خلال تعليم وتأهيل الإنسان والحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية، فمن الواضح أن العولمة تساهم بشكل فعال ومؤثر في زيادة التباعد والتفاوت الاجتماعي والتعليمي والمعرفي بين الناس سواء كانوا أفراد أو جماعات، كما أن أثارها الاقتصادية دعت الحكومات إلى الخصخصة يعني مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالإعلام والتعليم، وبالتالي تحجيم الرؤى التربوية إذ تصبح الأهداف الإنسانية والثقافية والاجتماعية على وجه الخصوص ثانوية بالنسبة للمعايير الاقتصادية، ومثل هذه التحولات والانفجار الإعلامي سيؤدي بعض الأدوار التي تقوم بها الأسرة والمؤسسات الاجتماعية في عملية التنشئة[1]، بالإضافة إلى أن للعولمة وسائل جديدة من الأشكال والمضامين الإعلامية الجديدة على الأسرة العربية، فقد أتاحت تكنولوجيا الاتصال تعرض الأسرة للبث المباشر لبرامج ومضامين مغايرة للثقافة وقواعد السلوك والأخلاق السائدة، الأمر الذي يعني أن الأطفال داخل الأسرة العربية يتعرضون لقيم وأفكار ومفاهيم بعيدة عن الثقافة العربية خلال ساعات المشاهدة، مما ينتج عنه نوع من الازدواجية والتناقض بين الواقع المعاش والواقع المتخيل أو المنقول لهم عبر شاشات التلفاز، ولاشك أن الأفكار والقيم والتقاليد المرتبطة بثقافات غير عربية لن يدعم عملية التنشئة الاجتماعية التي يقوم بها الوالدان بل تمثل عوامل تهديد وخطر بالإضافة إلى ذلك تؤدي إلى ضعف التفاعل

---

[1] – سعد ياسين عباس: "**المخاطر الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على القيم والتنشئة الاجتماعية**"، مجلة ديالى، العدد 38، (د.ب)، (2009)، ص ص 17،19.

الاجتماعي بين الطفل ووالديه بل بين الطفل ونفسه وإخوانه، والجدير بالذكر أن القيم والأفكار الغربية هذه لعبت دور فعال في تسهيل عملية انسحاب الوالدين من القيام بدور فعال في التنشئة الاجتماعية كما تعمل العولمة على استغناء الأبناء عن الحاجة إلى أولياء الأمور تحت عناوين الاستقلالية وبناء الذات[1].

- تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمجتمع المدني، ففي ظل ثورة المعلومات والاتصالات المرتبطة بعملية العولمة تتضاءل قدرات الدول في السيطرة على المعلومات والأفكار التي تتدفق عبر حدودها، مما يوفر للمجتمع المدني مصادر معلومات غير خاضعة لسيطرة الدولة وهو ما يسهم في تقليص بعض آليات الدولة للسيطرة على المجتمع المدني والتحكم فيه[2].
- وتساهم العولمة في تنامي معدلات البطالة في الكثير من الدول العربية، ويرجع ذلك إلى توجهات وخطط برامج التنمية في عصر العولمة، التي دعت إلى محاولة رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال عمليات الإحلال التقني محل قوة العمل، وهو ما يتناقض مع محاولة لاستيعاب العمالة ويؤدي في الأخير إلى زيادة نسبة البطالة بصفة عامة[3]، ونتيجة لذلك تنامت مستويات الفقر على نطاق واسع، وتم العمل على التفريق في الأجور والطلب الكبير على العمالة الماهرة مع إهمال العمال ذوي المهارة

---

[1] – سعد ياسين عباس: **المرجع السابق**، ص 19.

[2] – أحمد شكر حمود: " **تحديات العولمة للمجتمع المدني في الوطن العربي** "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 1، العراق، (2010)، ص 17.

[3] – محمد غربي: " **تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، الجزائر، (ب.س)، ص 75.

المنخفضة، كما أن تضخم الأسعار ساهم في تفاقم المشكلة لذوي الدخل الضعيف[1]، مما أدى إلى توسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة ومن ثم تعميق التفاوت الاجتماعي[2].

- تركز العولمة على حرية الإنسان الفردية إلى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه من قيود الأخلاق الأصلية كلها والوازع الديني والأعراف السائدة ومن ثم الوصول به إلى مرحلة العدمية، إلى أن يصبح أسير لكل ما يعرض عليه من قبل الشركات العالمية الكبرى، والتي تستغله بأبشع الطرق دون رحمة أو إنسانية، إضافة إلى تكريس النزعة الأنانية لدى الفرد وتعميق مفهوم الحرية الشخصية لدى الفرد في العلاقات الاجتماعية وفي علاقة الرجل بالمرأة، الذي يودي بدوره إلى التساهل مع الميول والرغبات الجنسية وتمرد الإنسان على النظم والأحكام الشرعية التي تنظم وتربط علاقة الرجل بالمرأة ، وهذا ما أدى إلى انتشار الانحلال الخلقي وخدش الحياء والكرامة[3].
- ورغم العديد من المحاولات التي أجريت في هذا المجال لتزال الكثير من البيئات الحضارية تعاني من مشكلة التفكك والتي تتوضح مظاهرها في جوانب عديدة منها انعدام الإحساس بالمكان وفقدان الهوية الحضارية والتوتر الاجتماعي والشعور بعدم الانتماء للبيئة الحضارية، وهذا ناتج عن الخليط الهجين لعناصر ومكونات الهيئة الحضارية[4].

---

(1) – Lee, E., Lee, Eddy, Vivarelli & ,Marco, **The social impact of globalization in the developing countries,** Institute for the Study of Labor, Germany, 2006, p 13.

(2) – عبد العزيز المنصور: "**العولمة والخيارات العربية المستقبلية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، (2009)، ص ص 572.

(3) – افتخار عبد الرزاق عبد الله: **المرجع السابق**، ص 257.

(4) – حيدر عبد الرزاق كمونة، عبد الصاحب ناجي البغدادي: **المرجع السابق**، ص 34.

- انقسام المجتمع إلى طبقة شديدة الغنى وطبقة شديدة الفقر نتيجة السياسات التي تتبعها الدولة في ظل العولمة من تقديم التسهيلات لأصحاب رؤوس الأموال وتخلي الدولة عن دورها في تنظيم العمل حيث يستغل أصحاب رؤوس الأموال التقنية المتطورة التي تغنيهم عن العمالة وبالتالي طرد العمال من مناصبهم بسبب إحلال الآلة مكانهم[1]، كما تجلت مظاهر الانقسام والتمايز الطبقي الحاد داخل المجتمع العربي، في العمارات والأبراج الشاهقة والفنادق الفخمة يقابلها سكان المقابر والعشش والمنازل القديمة القابلة للانهيار في أي لحظة، وبينما تنشر في المجتمعات العربية المستشفيات الفندقية الاستثمارية الخاصة نجد المستشفيات الحكومية فيها من مسببات المرض أكثر من مسببات الشفاء وغيرها كثير من مظاهر الاستقطاب الطبقي[2].
- كما كان تأثير العولمة على المرأة العربية بشكل كبير تجلى في العديد من المظاهر منها مايلي:
  - الدعوة إلى حرية العلاقات المحرمة وعد ذلك من حريات المرأة الأساسية
  - الدعوة إلى تحديد النسل
  - منع الزواج المبكر
  - إنهاء تبعية المرأة والبنت من الناحية الاجتماعية، وسلب قوامة الرجل على النساء
  - سلب ولاية الآباء على الأبناء.
  - تشجيع التعليم المختلط.
  - الدعوة إلى أن يكون الإجهاض غير مخالف للقوانين
  - التقليل من عمل المرأة داخل المنزل واعتبار ذلك عمل ليس له مقابل وهو من أسباب فقر المرأة

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 292.

[2] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 207.

- دعوة الحكومات للقيام بإصلاحات تشريعية وإدارية لتمكين المرأة من الحصول على كامل الموارد الاقتصادية كحقها في الميراث بالتساوي مع الرجل
- الدعوة إلى مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية [1].

- الزيادة في معدلات الجريمة حيث أنه في ظل العولمة لا تحتاج المصانع والشركات إلا لخمس العمال لتشغيلها وذلك بدفع أربعة أخماس المجتمع إلى حافة الفقر والجوع وهذا ما يؤدي بهم إلى الانحراف ودخول عالم الجريمة وتجارة الممنوعات [2].

د) في الجانب الثقافي:

- تشويه صورة الدين من خلال بروز نظام العولمة وانتشار وسائل الاتصال، فقد ساهمت في قيام العديد من المتطرفين ومعادي المجتمع العربي والدين الإسلامي بتشويه الإسلام ونعته بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فمرة يذكر الإسلام المعتدل ومرة الإسلام السياسي وأخرى الإسلام المتطرف ... [3]
- ضعف إدارات إنتاج البرامج في المحطات الإذاعية والقنوات الفضائية العربية والإسلامية، مكنت من اقتحام ذهنية المتلقي العربي والإسلامي من قبل وسائل إعلام العولمة من حيث الشكل الجذاب الذي يحمل الإبهار لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المتلقين لنشر المفاهيم الدخيلة التي تنغرس في صفوف المجتمع العربي والإسلامي لتصبح حالة اعتيادية داخل المجتمع وهذا ما أدى ببعض القنوات العربية أن تنتهج نهج القنوات الأجنبية من حيث الشكل والمضمون للوصول إلى تقليد البرامج الأمريكية حيث

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص ص 303،306.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 299.

[3] – افتخار عبد الرزاق عبد الله: **المرجع السابق**، ص 257.

تعمل على مبدأ المنافسة في المزيد من وسائل الإبهار والترفيه على حساب قيم ومبادئ الجمهور وتكون بديلة عن البرامج الهادفة والنافعة للجمهور[1]، وهذا ما تسبب في نقل السلوكيات والعادات الغربية من خلال المواد الإعلامية في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنيت، ومثال ذلك عيد الحب وهو عادة غريبة ذات أصول دينية وثنية وأخلاقية غربية وقد بدأت تنتشر في المجتمعات المحافظة داخل الدول العربية[2].

- بدأت الدول العربية تفقد ثقافتها تحت ضغط الاختراق وبدأت بالتخلي التدريجي عن خصوصياتها الثقافية فضلا عن الثقافات المتعددة لصالح الثقافة العالمية الموحدة
- تهديد منظومة القيم الأصلية وتشكل نوع من الازدواجية الثقافية التي تجمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة
- الانقسام والتفكك الداخلي وظهور التشتت الثقافي والحضاري وظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة عاجزة عن تقديم تصوراتها وشخصيتها المؤثرة مقابل ظهور ثقافة العولمة الزاهية الألوان بصورة راقية[3].
- وقد تؤثر العولمة أيضا على الأفراد المتواجدين في الدول الأجنبية خاصة الدول الغربية من خلال استغلال العاملين والطلبة الدارسين في الدول الغربية وخاصة (الو م أ) لغرس الثقافة والعادات الغربية المناقضة للثقافة العربية، حيث أنه عند عودة هؤلاء إلى دولهم يتولون نشر ما تعلموه في الغرب،

---

(1) – طالب عبد الحسين فرحان الشمري: " **العولمة وتحديات الإعلام العربي والإسلامي**"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 1، العراق، (2008)، ص ص 35،36.

(2) – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 258 .

(3) – عمر عبد الله وآخرون: "**العولمة الثقافية وأبعادها السلبية على الوطن العربي**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم السياسية والقانونية، المجلد 1 ، العدد 8، العراق، (2013)، ص 487.

وكذلك استغلال المعارضين للحاكم العرب المقيمين خارج وطنهم لنشر ثقافتهم الغربية بعد استلامهم السلطة في دولهم كما حصل بالنسبة للعراق، إضافة إلى تثقيف اللاجئين السياسيين المقيمين في الدول الغربية بالثقافة الغربية وتهيئتهم لنقلها إلى دولهم بعد تغيير النظم فيها[1].

- تهديد اللغة العربية حيث عمقت العولمة من أزمة اللغة العربية، فقد أخذ المواطن العربي يهتم باللغات الأجنبية ويهمل اللغة لعربية إما لتحسين وضعه المعاشي أو التعليمي أو لأسباب التشبه بالغرب والتحضر المزعوم حسب اعتقاد البعض[2].
- تحريض العنصر النسائي على التبرج وترك الحجاب الإسلامي ومساواتها للرجل في كل شيء والتي تتعارض مع التعاليم الإسلامية والقيم الاجتماعية مع وجود معايير دينية وأخلاقية منافية لواقع المرأة المسلمة[3].
- شيوع الثقافة الاستهلاكية لأن العولمة تمجد ثقافة الاستهلاك والتي استخدمت أداة قوية وفاعلة في إطلاق نزوة شهية الاستهلاك[4]، ونتيجة ذلك تحول جيل الشباب العربي إلى ارتداء ملابس براقة وصارخة الألوان واعتماد أكلات غربية واقتناء أدوات غربية في المجتمعات المسلمة والعربية بحجة الرغبة في التحضر[5].
- التأثير السلبي على التعليم العربي حيث عملت العولمة الثقافية على إجراء حملة واسعة نحو تغيير المناهج التربوية الموجودة في الوطن العربي بغرض تشويه المناهج العربية وإثبات عجزها أمام التعليم

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 258 .

[2] – عبد العزيز المنصور: **المرجع السابق**، ص 522.

[3] – طالب عبد الحسين فرحان الشمري: **المرجع السابق**، ص 36.

[4] – افتخار عبد الرزاق عبد الله: **المرجع السابق**، ص 256.

[5] – طالب عبد الحسين فرحان الشمري: **المرجع السابق**، ص 36.

الغربي[1] ، وفي الحقيقة أن المناهج التربوية بشكل عام لا تعد كونها مناهج حكومية تشمل وجهة نظر السلطة الحاكمة المرتبطة بكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات مع الدول المركزية التي تسعى دوما لنيل رضاها من أجل إضفاء الشرعية على نظامها الحاكم، وفي الوقت نفسه ذهبت بعض الدول إلى تبني مناهج تربوية غريبة عن محيطها الاجتماعي كالمناهج الأمريكية، مع العلم أن تلك المناهج بتنظيمها وفلسفتها ومحتواها على درجة عالية من الاغتراب والعزلة، فضلا على أنها بنيت بما لا يتوافق مع خصوصيات مجتمعاتنا العربية واحتياجاتها[2]

- كما أن من نتائج الاختراق الثقافي الغربي للدول العربية، فهي تعاني من الازدواجية أو الثقافية أو الثنائية التي توجد في أكثر من مجال فبوجه عام نجد ثقافة النخبة والثقافة الجماهيرية، ومن ناحية النظرة إلى الحياة أو الأسلوب نجد ثنائية التقليدي العصري وازدواجية الأصالة والمعاصرة في الفكر والسلوك وبعض جوانب الحياة الأخرى[3].
- بعدما كان تأثير العولمة منحصر في المدن بدأ الامتداد إلى نحو مستوى التراث والتقليدية وهو الريف العربي الذي كان يمد المدن بالتوازن الحضاري أي أنها متوجهة صوب العالم الريفي المغلق في السابق عن الشبكة العالمية وعبر البث الفضائي الدولي والاتصالات الحديثة[4].
- تذويب الثقافات في إطار الثقافة العالمية التي وصفت بأنها شاملة مما يعني أن الإطار المكون للثقافة لن يكون أكثر من منظومة فكرية أيديولوجية لاستيعاب الثقافات وإذابتها في هذا المكون الثقافي العالمي، إذًا فالساحة الثقافية العربية تشهد محاولات عبر وسائل الإعلام المتطورة للأنموذج الغربي

---

[1] – عمر عبد الله، أحمد منصوري، إياد رشيد محمد الكريم: **المرجع السابق**، ص 487.

[2] – إفتخار عبد الرزاق عبد الله: **المرجع السابق**، ص 261.

[3] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 198.

[4] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، 260.

وتقديمه للأوساط الثقافية العربية، ما يعني هيمنة الثقافة الأمريكية وفرضها على الأمم والقوميات ومثلها الأمة العربية[1].

و نتيجة لذلك حدثت قطيعة شبه كاملة بين النظام التربية الذي تكون في ظل الحضارة العربية الإسلامية ونظم التربية الحديثة في البلاد العربية مما أحدث قطعا في مسيرة التاريخ، وفصلا لنظم التربية الحديثة عن الموروث الثقافي والعلمي العربي، بل أكثر من ذلك تراجعت أهمية التربية الإسلامية واللغة العربية في التعليم، كما أن الكثير من الدول العربية تستبعدها عند استخراج شاهادات التخرج في الثانوية العامة[2].

2: الآثار الإيجابية

أ) في الجانب الاقتصادي:

- تطور الخدمات المصرفية في الوطن العربي حيث حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتطور خدماتها المصرفية بشكل واسع وكبير سواء في الجانب المحلي أو العالمي، وأصبحت المصارف والبنوك تعمل على توفير خدمات مصرفية ومالية ونقدية لم تعمل بها من قبل، وقد انعكس هذا بشكل ملحوظ وواضح على الهيكل ميزانية البنوك والمصارف[3] كما امتد تأثير العولمة على الجهاز المصرفي بشكل غير مباشر لتمثل بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوي للمصارف التجارية، في مجال الخدمات التمويلية، كما تم تنويع

---

[1] –عمر عبد الله، أحمد منصوري، إياد رشيد محمد الكريم، **المرجع السابق**، ص 487.

[2] – أحمد علي الحاج محمد: العولمة والتربية أفاق مستقبلية: **كتاب الأمة (سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية**، العدد 45، قطر، 1432هـ، ص ص 167 ، 170.

[3] – محمد مولود علي، علي جابر: **المرجع السابق**، ص 295،

الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه نحو الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، والعمل على تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات المقايضة المصرفية وتحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في أوراق مالية قابلة للتداول، والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار روتينية نشاط التأمين[1]، وقد تطورت عملية الاندماج المصرفي في عصر العولمة بين البنوك الكبيرة والصغيرة أو بين البنوك الكبيرة فيما بينها، وقد أصبحت هذه ظاهرة دولية تتأثر بها كل المصارف والبنوك في العالم، ويمكن تحديد مفهوم الاندماج المصرفي بأنه إتحاد أكثر من بنك أو مصرف في ظل بنك واحد، ومن دوافع هذا الاندماج تحسين الرجعية ضمن إطار تحرير الخدمات المصرفية وتحقيق فورات الحجم بزيادة العوائد مع زيادة حجم المصرف[2].

- تخلق العولمة حرية التجارة والمال والاستثمار وخدمات الإنتاج وفتح الأسواق والمنافسة الحرة بين الدول الصناعية إذ ترمي مصالح هذه الدول للقضاء على المنشاة الصغيرة التقليدية، وكذلك الصناعات الناشئة في الدول النامية وأن التنافس بين الدول الصناعية الكبرى يسجل لمصلحة الدول النامية، لأنها سوق لتصريف هذه المنتجات، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن التنافس بين الدول الكبرى يوفر البضاعة الأقل سعرا، ويفتح الأسواق العالمية لتقبل اليد العاملة العربية، وبالتالي تفيد الدول العربية من هذا التنافس[3].
- ويشير البعض إلى أن العولمة الاقتصادية يمكن أن تحفز الدول على إعادة هيكلة إقتصاداتها لمواجهة التحديات التي تفرزها، إضافة لفتح فرص أكبر للاستثمار، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية

---

[1] –عبد الرزاق أحمد حسين، علي خضير عباس: **المرجع السابق**، ص 159.

[2] – محمد مدلول علي، علي جابر: **المرجع السابق**، ص 895.

[3] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 139.

للاستثمار في مجالات الغاز ومشتقات البيتروكيمياوية والخدمات كالسياحة والنقل، وفي ظل هذه العولمة ستتنوع المنتجات من السلع والخدمات وتتحسن جودتها وتنخفض تكاليفها وسيتم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية، وستتوسع مشاركة القطاع الخاص، كما سيتم تنفيذ توجيهات الخصخصة ومساعدة الاقتصاد الوطني للتغلب على ظاهرة الإغراق وانتشار السلع المقلدة، واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة، والتشجيع مع البحث والتطوير والحصول على التقنيات الحديثة، والقضاء على الأسباب البيروقراطية والروتين، وتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية[1]، وتسريع عصرنه الاقتصاد الوطني من خلال سرعة تحديث وتطوير الأنظمة والتشريعات السائدة حاليا[2].

- تنمي العولمة دور القطاع الخاص لكي يقوم بعملية التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية، وعملت التنظيمات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح قروض إلى حكومات الدول الضعيفة لتتولى عملية تحديث وتنمية مجتمعاتها وأنشئت مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع القطاع الخاص بما يمنحه من قروض ومساعدات لكي يتولى القيام بمشروعات التنمية في هذه الدول، فالشركات الخاصة في هذه الدول العربية تستفيد من عملية الاقتراض التي تحصل عليها من المؤسسات الدولية في الوقت الذي تعجز فيه الحكومات عن تقديم مثل هذه القروض[3].

---

[1] – عبد الله بلوناس: "**عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، (د.ب)، 2008، ص 197.

[2] – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 75.

[3] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 140.

- تشير تقديرات بعض الباحثين المبدئية إلى إفادة الدول العربية من خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير التعريفية في الأسواق العالمية في أربعة قطاعات سلعية رئيسية من منظور القدرة على تنمية الصادرات والتي تتضمن المعادن وتستفيد منها كل من البحرين والإمارات والجزائر قطر وموريتانيا ومصر، وفي الكيماويات تستفيد منها كل من الأردن وتونس والجزائر والسعودية وسوريا وليبيا والكويت وقطر والمغرب، وفي قطاع الأسماك تستفيد منه في المقام الأول موريتانيا التي تعتمد صادراتها بالدرجة الأولى على الأسماك ويبقى قطاع الملابس والمنسوجات الذي يعد واحد من أهم القطاعات المتأثرة بتطبيق قواعد ومبادئ الجات، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية تحقيق الدول النامية بوجه عام من إجراء تحرير تجارة الملابس والمنسوجات 8 مليار دولار سنويا[1].
- من أهم الإيجابيات الاقتصادية للعولمة بما تضمنته اتفاقية الجات في مكافحة أسلوب إغراق الأسواق وتوسيع قاعدة التجارة الدولية بما يجعلها تشمل الخدمات وتقنية المعلومات والاتصالات والواصلات التي تتضمن تعميم المنتجات أينما توفرت المهارات والمعرفة الضروريين[2].
- ويتيح تأييد الدول المنتجة للنفط للعولمة الفرصة للضغط بمعاملته وعده سلعة صناعية، فتزول الضرائب المفروضة عليها في الدول المستوردة، ففي تقرير لمنظمة الأوبك مؤخرا ظهر أن أكثر من سبعون بالمئة (70%) من سعر النفط المصدر إلى دول الإتحاد الأوربي يذهب إلى الخزائن الحكومية لدول الاتحاد، بينما يحصل منتجوا النفط على الأقل من ثلاثين بالمئة (30%)، كما أوضحت تقارير أخرى أن عائدات أربعة دول أوربية من ضرائب النفط في عام 1998 يفوق كل

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 144.

[2] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 211.

عائدات دول الأوبيك ذلك العام، فإذا ما علمنا أن معظم الدول المصدرة للنفط من الدول الإسلامية ومنها السعودية التي يعادل إنتاجها 13% من الإنتاج العالمي، يتبين مدى الفائدة المرجوة.

- كما تعمل العولمة على إزالة معوقات كثيرة تقف في وجه التنمية وتؤدي إلى تحديث الأنظمة والى وجود شفافية لتصحيح مسارات التنمية والى تحديث الإجراءات القضائية[1].

ب) في جانب الاتصالات:

- يتبين أن من أهم إيجابيات العولمة هو سهولة انتقال التكنولوجيا والمعرفة وكذلك تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأقطار العربية وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والاستفادة من التجارة الالكترونية التي تساهم في ارتفاع مؤشرات التنافس والإنتاج[2].
- إن التطورات الراهنة في تكنولوجيا الاتصال أفرزت نمط اتصالي يطلق عليه البعض نمط الاتصال الوسطي يجمع بين كل من سمات الاتصال الشخص والاتصال الجماهيري وله وسائله الاتصالية الخاصة به التي تضم في داخلها كافة أشكال الاتصالات عن بعد، وقد أدت هذه التطورات إلى حدوث عدة متغيرات ذات دلالة بالغة في بلداننا العربية منها:

- حدوث توحيد متزايد للعالم بصفة كونه مكان للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات، حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى ويكتشفون بينهم ويتعرفون على إنسانية متعددة الوجوه
- بروز دور التلفزيون والكومبيوتر بشكل غير مسبوق سواء في استطلاعات الرأي أو إدارة الانتخابات وتقديم الخدمة الإخبارية وتغطية الأحداث حال وقوعها

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 150.

[2] – محمد حميد خليل: **المرجع السابق**، ص 14.

- ظهور التكنولوجيا الرقمية والشبكات ذات الحيز الواسع، والتي تجسدت في التداخل الراهن بين التلفزيون والهاتف والكومبيوتر والمضمون في صناعة تكنولوجيا واحدة

- كما أن الأدوار الهائلة التي لعبها الكومبيوتر والانترنت، وما أضفاه من خدمة معلوماتية وإعلامية في دول المنطقة العربية وفرت وقتا وجهدا لا يستهان بهما، فالشبكة المعلوماتية لم تعد تمس فقط الميدان الأكاديمي والعلمي بل تجاوزته إلى عوامل أخرى، فوصلت في الأول إلى مختبرات الأبحاث الخاصة ثم المؤسسات بكل أنواعها ثم للجمهور، فخروج الانترنيت من الإطار الضيق وتمدد الشبكة لتصل إلى كل قطاعات المجتمع قد حمل معه الكثير من القيم الأنترناتية، ولاسيما مبادئ التبادل المتكافئ والانتقال الحر المجاني للمعلومات، لذا فإن مجتمعا جديدا قد يرى الوجود يصطلح عليه (الفضاء الجماعي والتفاعلي)، حيث أصبح بمقدور الأفراد والجماعات في مختلف بقاع الأرض الالتقاء والتحاور بطريقة إلكترونية، مما يوحي بتكون أمة افتراضية فضلا عن الرفع من قيمة المعلومات والرقي بالفرد، وعليه فقد أصبح بإمكان الأفراد يتزودوا بخيارات متعدد لتلقي المعلومات وتوزيعها، وأصبح بإمكان الفرد تبادل ملايين من المعلومات من خلال الهاتف وأدوات البث الفضائي والهواتف الخلوية والحواسيب، وخاصة الانترنت وبقية الأشكال المتعددة من الاتصال الرقمي[1].
- كما امتلك جهاز بث الانترنيت والبث الفضائي التلفزيون في الوقت الحاضر والدور الفعال في تعليم وتوثيق وتوجيه الناس بطرق مباشرة وغير مباشرة وأصبحا يتداخلان في كافة نواحي حياة الإنسان، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعائلية وغيرها، بحيث قربت المسافات بين الناس وجعلت التخاطب مع بعضهم البعض واتصالهم ببعضهم البعض أمرا سهلا كما أنها غيرت حياة الإنسان نحو الأفضل في التخاطب والتعامل والاتصال بأخيه الإنسان أينما كان بعد اختراق الحواجز المادية كافة

[1] – ثامر كامل محمد، أحمد شكر: **المرجع السابق**، ص ص 8،9.

التي تحيط بنا فأصبح بمقدورنا نقل الأفكار والمعلومات والرسائل عبر هذه الشبكات الإلكترونية إلى أماكن نائية لم تكن ممكنة في ماضي القريب[1].

- كما تسمح العولمة بأن يصل صوت العالم العربي إلى العالم المتقدم وكذلك السلع والمنتجات العربية مستفيدين من ثورة الاتصالات والمعلومات وشبكة الانترنت، كما أن تكنولوجيا الاتصالات قللت من تأثير المسافات بين الدول مما زاد من التفاعل بين الثقافات ونشئ ما يسمى حوار الحضارات وليس صدام الحضارات، مما أدى إلى تكوين ثقافة عالمية على كافة الأصعدة مع المحافظة على الثقافة العربية وخصوصياتها وتميزها[2].
- كما أن عولمة الإنتاج تستلزم أن تحل الوحدات الإنتاجية الصناعية المبعثرة في أماكن مختلفة محل الوحدات الصناعية العملاقة ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لتقنية الاتصال في تحقيق التواصل بين هذه الوحدات الإنتاجية المتباعدة جغرافيا ومن ثم يمكن القول بأن تقدم وسائل الاتصال يمثل شرطا ضروريا لتحقيق العولمة ولتسارع معدلاتها[3].

ج) في جانب تقنية المعلومات:

تشير الدلائل أن الوطن العربي بدأ يستفيد من تقنية المعلومات في رفع مستوى الإنتاجية وقدرات الاختراق والإبداع وبصفة خاصة الدول المهيكلة منها لاستقبال التقنية الحديثة مثل مصر التي تعتبر رائدة في هذا المجال وسوريا والأردن والإمارات وتونس والمغرب وتهتم معظم الدول العربية في تقنية المعلومات من أجل الاستفادة منها في إحراز معدلات أعلى في التنمية وعدم الانعزال عن فرص التقدم في تقنية

---

[1] – طالب عبد الحسين فرحات الشمري: **المرجع السابق**، ص 35.

[2] – يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 131.

[3] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 218.

المعلومات والاتصالات الدولية ومن أهم تطبيقات تقنية المعلومات في المجالات الحيوية التي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية:

- تحسين الخدمات الحكومية والتعليم والبحث العلمي والصحة، بحيث يمكن استخدام التقنية المعلوماتية في إعادة تنظيم إدارة الحكومة وخفض تكلفة الإدارة الحكومية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ برامج التنمية، تعمل على التخفيض من مشكلات البيئة الملوثة، ورفع المستوى الصحي بتداول المعلومات والمعرفة بين العاملين في القطاع الصحي مما يوفر الجهد والمال، كما تسمح التقنية برفع مستوى التعليم والتدريب واستحداث طرق التعليم عن بعد، وكما يجري في مصر الآن بربط الجامعات المصرية بشبكة معلومات الجامعات الأجنبية، ومن أهم المؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا في الوطن العربي مركز التعليم المفتوح، بجامعة القاهرة، وشبكة معلومات عين الشمس.
- تطبيق تقنية المعلومات في مجال الصناعة حيث يتم استخدام تقنية المعلومات في التخطيط والتنفيذ والرقابة، وقد أدخلت التقنية للمصانع وساهمت في تحديث الإدارة وتسهيل عملية الحصول على المعلومات بطريقة منتظمة في مراحل التصميم والإنتاج والتسويق، كما أنها تعطي دفعة كبيرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، لذا فإن مستقبل التنمية يتوقف على مدى نجاح الدول في تطبيق تكنولوجيا المعلومات لرفع مستوى الإنتاجية[1].
- التوسع في استخدام شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وتعبر شبكة نقل المعلومات العالمية الانترنت عن قدرات الاختراق والإبداع في تطبيق المعلومات وتقدم إمكانيات تغير محدود للاتصال وتطوير المعلومات ونقلها عبر العالم، وقد أتاح انخفاض أجهزة الكمبيوتر الشخصي في السنوات الأخيرة تطبيق الوسائط المتعددة استخداما أوسع لشبكة الانترنيت على مستوى جميع الدول، ومن هنا

---

[1] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص ص 120–122.

فإن تجهيز بنية أساسية جيدة للمواصلات والاتصالات في الدول العربية سيؤدي بكل دولة إلى اتساع حجم السوق ورفع درجة المنافسة بين المتعاملين محليا وقوميا[1].

- اتساع نطاق وكثافة التجارة الإلكترونية، حيث تتيح التقنية الحديثة للاستثمار (التجارة الخارجية) مشاركة الدول العربية في القنوات المفتوحة، خاصة إذا استحدثت قنوات آمنة للاستثمار من الناحية الشرعية في أسواق البورصات العالمية، ومن محاولة عدد من المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي استحداث مؤشر إسلامي على غرار مؤشر "داو جونز"[*]، كما يمكن للدول العربية وخاصة الغنية منها استحداث قنوات لاستثمار الدولي في أسواق بورصة في الوطن العربي[2].
- وطبقا لنظرية دورة حياة المنتج فإنه يمكن للكثير من الدول النامية أن تشارك في تصنيع منتجات تقنية المعلومات وبيعها في السوق المحلية وتستطيع أن تنجح في ذلك إذا استطاعت رفع قدراتها التنافسية في السوق العالمية، وفي الوطن العربي تعد مصر مرشحة في المستقبل القريب للمساهمة في إنتاج تقنيات المعلومات

---

[1] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص 123.

[*]**مؤشر داو جونز: Dow Jones** يعد مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة أقدم المؤشرات وأكثرها شيوعا إذ نشر لأول مرة في صحيفة **وول ستريت** سنة 1884م وذلك باسم الشخص الذي صممه وهو **تشارلز دو** الذي أصبح فيما بعد محور للصحيفة نفسها، وقد قام المؤشر في البداية على عينة مكونة من 9 أسهم لتسع شركات صناعية، ارتفع حجمها إلى 12 سهم في 26 ماي 1896 ثمّ إلى 20 سهم في 1916م وفي عام 1928م ارتفع حجم العينة ليصل إلى 30 سهم ومنذ ذلك التاريخ لم يضاف أي سهم إلى العينة وتمثل تلك الأسهم 30 شركة أي بمعدل سهم لكل شركة، تتسم هذه الشركات بارتفاع قيمتها السوقية وبضخامة الحجم وعدد المساهمين. (مأخوذ من الموقع http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache ، مأخوذ بتاريخ 02 – 05 – 2016).

[2] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 151.

- كما أن المنافسة في جانب العرض لسلع تقنية المعلومات سينتج عنه تخفيض كبير في أثمانها وإتاحتها لعدد أكبر من المستخدمين ولأهمية هذا التقنية فمن الأفضل السماح بالمنافسة في أسواقها حتى لو تسودها الشركات الأجنبية لأنها تكون أكثر كفاءة من الشركات المحلية في القدرة على إدخال التقنية الحديثة[1].

[1] – حامد أحمد مال: **المرجع السابق**، ص ص 232،235.

ثانيا: سبل مواجهة العرب للعولمة

1: من الناحية السياسية

إن مواجهة تحديات العولمة في جانبها السياسي يتطلب العمل الإستراتيجي على ثلاث مستويات وهي:

أ) على المستوى الوطني:

- ✓ إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية كونها تمثل العصب الأساسي للدولة
- ✓ ضرورة الإصلاح السياسي كونه الركيزة الأساسية في أية إستراتيجية إصلاح داخلي[1]، ويتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري المدخل الحقيقي لبناء دولة المؤسسات وتحقيق سيادة القانون وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات[2].
- ✓ تحفيز الدول العربية على التعامل بجدية وكفاءة مع التحديات الدولية الجديدة من خلال الحكومات العربية وخطط التنمية العربية المتكاملة التي تهدف إلى سيطرة العرب على مواردهم الاقتصادية وتحرير إرادتهم ليتمكنوا من التعامل مع العالم الخارجي على أساس من التكافؤ والعدالة والمساواة[3].

---

[1] – محمد أحمد السمرائي: **العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي**، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، (د.س) ص 121.

[2] – عبد العزيز منصور: **المرجع السابق**، ص577.

[3] – محمود حميد خليل: **المرجع السابق**، ص 13.

ب) على المستوى الإقليمي:

- ✓ التمسك بالخيار القومي وترسيخه وتثبيته والدفاع عن الحياة العربية المتحررة الناهضة وتحقيق وحدة النضال العربي ليكون نقطة انطلاق في إستراتيجية المواجهة مخطط التفتيت والتجزئة للوطن العربي[1].
- ✓ إقامة منظومة عربية إقليمية تتمثل أساسا في إنشاء محكمة عدل عربية للوقاية من النزاعات العربية وتسويتها، بهدف تأمين أمن الوطن العربي من داخله بدلا من استيراد بعض الدول لأمنها من أمريكا[2].
- ✓ يجب تحالف العالم العربي مع قوى عالمية أخرى لمواجهة القوى الرأسمالية الأمريكية[3].
- ✓ إقامة منظومة عربية لمواجهة الانحسار والأمن القومي العربي، من خلال إعادة العراق إلى الشمل العربي وخروج القوات الأجنبية منه، وقيام الأقطار العربية بخرق الحصار المفروض على غزة، والحيلولة دون استهداف مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية للسودان تحت ضغط ذريعة ارتكاب جرائم حرب في دارفور[4].
- ✓ إقامة مشروع حضاري لمواجهة التحديات العالمية، ولابد أن يكون هذا المشروع مبني على قضايا المنفعة والمصالح المشتركة[5].

---

[1] – محمد أحمد السمرائي: **المرجع السابق**، ص 220.

[2] – عبد الحليم عمار غربي: **المرجع السابق**، ص 165.

[3] – يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 142.

[4] – عبد العزيز منصور: **المرجع السابق**، ص 576.

[5] – محمود حميد خليل: **المرجع السابق**، ص 14.

- ✓ أن يدرك النظام العربي وعموم الأمة بقواها السياسية و الاجتماعية أن الصراع مع الصهيونية لن ينتهي عند حدود توقيع الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل، بل لازال الصراع قائم والاختلال حاصل في موازين القوى يهدد الأمن القومي العربي[1].
- ✓ صياغة إستراتيجية عربية للتفاعل الحي الخلاق مع ما يجري في العالم، ولمواجهة الضغوط التي تفرزها العولمة على السياسات المستقلة للتطور الاجتماعي والقومي والشعبي[2].
- ✓ تفعيل دور الجامعة العربية[3].
- ✓ تطوير سياسة التكامل الإقليمي بين الدول العربية خاصة ان أغلب المناطق العربية لا تنقصها هياكل التكامل ولا التصورات والأفكار والبرامج ولكن الذي ينقصها هو إرادة التكامل[4].

ج) على المستوى العالمي:

- ✓ ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية يكون فيه العالم الثالث والوطن العربي خاصة طرفا مشاركا فيه وليس على هامشه، ويجري في إطاره ترشيد عملية العولمة، ومساعدة دول العالم الثالث على مواجه التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العابرة للحدود[5].

---

(1) – يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 141.

(2) – عبد العزيز منصور: **المرجع السابق**، ص 576.

(3) – يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 143.

(4) – محمد أحمد السمرائي: **المرجع السابق**، ص 121.

(5) – أحمد السمرائي: **المرجع السابق** ، ص 122.

2: من الناحية الاقتصادية

- ✓ تحفيز الدول العربية على التعامل بجدية وكفاءة مع التحديات الدولية الجديدة من خلال الحكومات وخطط التنمية العربية المتكاملة التي تهدف إلى سيطرة العرب على مواردهم الاقتصادية وتحرير إراداتهم ليتمكنوا من التعامل مع العالم الخارجي على أساس من التكافؤ والمساواة والعدالة
- ✓ على الدول العربية أن تتعامل مع العولمة بمراحل لأن التسرع في الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية والتقيد بوصفات المنظمات الاقتصادية الدولية سيترتب عليه خسائر جسيمة وعلى الدول العربية أن تستفيد من تجارب الآخرين وخاصة جنوب شرق آسيا
- ✓ ويجب على الدول العربية الآن أن تعيد الهيكلة الفكرية والمؤسساتية لنمط التكامل الاقتصادي العربي، بحيث تستطيع الانتقال من دائرة المقترحات اللفظية للعمل العربي المشترك إلى واقع ملموس لمواجهة التحديات العولمة، من خلال تفعيل العمل القومي العربي المشترك، وتفعيل السوق العربية المشتركة، وتفعيل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتحقيق تعاون أوسع بين الأقطار العربية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[1]، ودعم المركز والتفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف من تكتلات اقتصادية كبرى والتخفيف من حدة التبعية للخارج، وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي[2].

---

[1] – محمد حميد خليل: **المرجع السابق**، ص 15.

[2] – عبد الحليم عمار غربي: **المرجع السابق**، ص 165.

- ✓ وينبغي على الدول العربية إقامة مشاريع مشتركة على أسس قوية، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسات الجدوى الاقتصادية والميزات النسبية لكل دولة ومعايير التوطين الصناعي، مما يؤدي إلى علاقات عربية ذات تشابك واندماج كبيرين، بما يؤدي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول[1].
- ✓ العمل على إقامة كيانات مصرفية ضخمة من خلال الاندماجات المعرفية، بحيث تكون لها القدرة الكافية على مواجهة الصعوبات مع البنوك الأجنبية سواء كانت الأسواق الداخلية والدولية
- ✓ العمل على تشجيع المؤسسات المالية عن طريق ضخ رؤوس أموال ضخمة واندماج المصارف فيما بينها من أجل تكوين وحدات أكثر فعالية تعمل على التقليل من حجم التكاليف الموجهة لها وزيادة منتجاتها المالية ورفع حجمها الاقتصادي[2].
- ✓ ضرورة تبني سياسة تنويع الخدمات المصرفية وتبني إدارة الجودة الشاملة في البنوك والعمل على تأهيل الإطار البشري والارتقاء بأدائه لتحقيق الأهداف المنشودة
- ✓ العمل على توسيع دائرة نشاط المصارف العربية بحيث تشمل صيرفة استشارية وإلكترونية متنوعة، وصيرفة المشتقات وشركات السمسرة وبرامج الادخار والتأمين والتوظيف[3].
- ✓ رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، من حيث الجودة والمواصفات وتخفيف تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل والقدرة على اغتنام فتح الأسواق في الخارج[4].

---

[1] – أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء: **المرجع السابق**، ص 78.

[2] – محمد مدلول علي، علي جابر إبراهيم: **المرجع السابق**، ص 897.

[3] – عبد الرزاق حميد حسين، علي خضير عباس: **المرجع السابق**، ص 169.

[4] – مقدم عبيرات، عبد المجيد قوي: **المرجع السابق**، ص 51.

- ✓ إعطاء التنمية البشرية حقها في الاهتمام باعتبارها جزء من كل مشروع نهضوي يضع الإنسان محورا وغاية، وذلك بخلق أفضل الطرق لاستثمار العنصر البشري ماديا وفنيا ويصقل القدرات والمواهب للعمال والمتخصصين[1].
- ✓ إقامة هيئة دائمة لنقل التقانة ذات الوزن الاقتصادي تقوم بإنشاء معاهد متخصصة في البحث العلمي المناسب للمنطقة العربية.
- ✓ تنشيط دور صندوق النقد العربي وذلك من أجل الاستفادة من رؤوس الأموال العربية المهاجرة وتخفيض الديون وأعباء خدماتها.
- ✓ إقامة شبكة واسعة من وسائل النقل والمواصلات تمتد بين الدول العربية وتسهل حركة انتقال
- ✓ الأشخاص عبر الحدود الإقليمية من أجل تبادل الموارد البشرية والعمالة وانتقال الخبرة الإنسانية [2].
- ✓ تسهيل حركة تنقل رؤوس الأموال العربية فيما بينها للحد من القروض الخارجية مع تبادل الخبرات المعلوماتية والمالية، وتشريع التعليمات التي تشجع وتحمي رأس المال العربي[3].
- ✓ تشجيع حالة الدمج والاندماج داخل الدولة الواحدة وبين الدول العربية وذلك للاستفادة من قدرات الحجم الاقتصادي وزياد التنافسية للمنتجات العربية والأسواق المحلية أو العالمية
- ✓ كما يجب على الأنظمة السياسية والاقتصادية العربية أن تضع قيود على فتح فروع للشركات المتعددة الجنسية في الوطن العربي[4].

---

[1] – جمال داود سليمان: **المرجع السابق**، ص 13.

[2] – غربي محمد: **المرجع السابق**، ص 37.

[3] – ماهر صيرفي، درويش، محمد حميد راضي: **المرجع السابق**، ص 87.

[4] – محمود حميد خليل: **المرجع السابق**، ص 15.

3: من الناحية الثقافية

- تشكل العولمة تحدي كبير للثقافة العربية والتراث العربي الإسلامي غير أن مواجهة هذا التحدي بالذات تبدأ عن طرق التركيز على مقومات الثقافة العربية والارتقاء بها والانفتاح الثقافي، وهذا ولا يعني أن نقف ضد وسائل نشر الثقافة الجديدة كالانترنت وثورة المعلومات والاتصالات، بل يجب أن نسعى للمشاركة في هذه المجالات، لا متخلفين نحصر أنفسنا في زاوية التخلف والتحجر، بل لا بد من استخدام هذه الوسائل لنشر وتكريس الثقافة العربية والتراث الإسلامي بما يتلاءم معها وبأسلوب جديد يجذب الشباب وينمي فيهم قدرة الاستيعاب[1].
- صياغة إستراتيجية عربية متطورة للحوار مع الثقافات الأخرى، وللتعامل مع كل المتغيرات الدولية الدولية، وذلك بقصد تدعيم قدرة العرب على التكيف مع هذه المتغيرات[2].
- يجب على المثقفين العرب الرد على حملات التشويه والتشكيك الرامية إلى زعزعة الثقة لدى المواطن العربي، تلك التي تقوم بها الإمبريالية والصهيونية، وتكون المواجهة من خلال المؤتمرات والندوات الفكرية التي يقوم بها المفكرين العرب لدحض الأفكار السلبية المؤثرة في شخصية المواطن العربي[3].
- القيام بحملات إعلامية، وبرامج مبسطة لتوجيه الشباب والمراهقين بشأن كيفية اختيار السلوك الأخلاقي أو المتمدن، واللجوء إلى القيم الدينية لإظهار حقوق المواطن وواجباته، عن طريق تصميم برامج تربوية لجميع المراحل التعليمية ترتكز على تدريب الشباب وتعليمه كيف ينتقي وكيف ينتقد، فضلا عن جعله أكثر انفتاحا وفضولا نحو المعلومات الحديثة

---

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 283.

[2] – فضل الله محمد سلطح: **المرجع السابق**، ص 162.

[3] – عمر عبد الله، أحمد ناصوري: **المرجع السابق**، ص 491.

- تهيئة وحشد كل الوسائل التعليمية والإعلامية في صفوف الشباب لمواجهة الإحباط والخوف من المستقبل، والناجمة عن تأثير العلوم في نفوس الشباب، وغرس الثقة والأمل والتفاؤل في نفوس الشباب الذين يعول عليهم في عملية النهوض المرجوة في صناعة الغد الواعد[1].
- ضرورة خلق إعلام ناضج يبني الإنسان العربي الواعي والقادر على أن يكون في حوار المثاقفة ومصونا ضد أخطار العولمة[2]، وذلك بالاستفادة من التقنية الإعلامية الحديثة المعتمد في إنتاج البرامج الأجنبية واستخدام الإثراءات العلمية والفنية للارتقاء إلى مستوى أفضل في تلبية طموح ورغبات المشاهدين في الجوانب العلمية والثقافية والاجتماعية، والحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية[3].
- محاولة نشر الوعي لدى الناس بمخاطر العولمة عن طريق المؤتمرات والندوات واشتراك الجماهير في تلك الندوات واللقاءات العلمية وجعلها ندوات مفتوحة لمناقشة أخطار العولمة وسبل مواجهتها[4].
- زيادة الوعي الديني وترسيخ العقيدة بالاتجاه الصحيح لتكون خير سلاح لمواجهة أي خطر موجه لهذه الأمة فالإسلام دين كل العصور ودين كل الناس، فيجب عرضه على العالم بطريقة حديثة وعصرية دون المساس بثوابته[5].
- تثقيف الجيل المعاصر والأجيال المقبلة بأن ليست هنا لثقافة واحدة بل ثقافات متعددة فلكل مجتمع ثقافته الخاصة وأن المجتمع العربي يستمد ثقافته من التراث العربي الإسلامي والتي تصلح للزمان و

---

(1) – إفتخار عبد الله، عبد الرزاق: **المرجع السابق**، ص 267.

(2) – فضل الله محمد سلطح: **المرجع السابق**، ص 162.

(3) – طالب عبد الحسين فرحان الشمري: **المرجع السابق**، ص 36.

(4) – حيدر عبد الرزاق كمونة: **المرجع السابق**، ص 50.

(5) – يوسف المراشدة: **المرجع السابق**، ص 141.

المكان، وهي ثقافة أصيلة قادرة على مواجهة الثقافات المستنبطة كلها من الفكر المادي الربحي وهذا لا يعني عدم الإفادة من الثقافة الإنسانية العالمية، غير أن الأساس الذي يعتمد عليه هو الثقافة العربية الإسلامية[1].

[1] – سهيل حسين الفتلاوي: **المرجع السابق**، ص 284.

الــخاتـمــة

خاتمة:

وفي نهاية هذا البحث المنصب حول موضوع العولمة وانعكاساتها على العالم العربي يمكن أن نستخلص العديد من النتائج وهي كالآتي:

إن البحث في موضوع العولمة يعد من أصعب الأمور لأن مجال العولمة واسع ويشمل جميع المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كما انه لا يوجد تعريف موحد وشامل للعولمة، إلى حد الساعة، فَكُلٌّ يعرف العولمة حسب المجال والتخصص المنتمي إليه، فالسياسي يعرفها تعريفا سياسيا والاقتصادي يعرفها حسب النظرة الاقتصادية، إلى غير ذلك من التخصصات والتوجهات، ولم يقف الاختلاف في تعريف العولمة عند تضارب التخصصات، بل هناك اختلاف في تعريفها بين أنصار العولمة وهم صانعوها وحُماتها وعلى رأسهم (الو م أ) والعالم الغربي وخصومها وهم معظم الشعوب التي تعاني من ويلات العولمة وعلى رأسها الدول العربية والمعتدلين والوسطيين وهم من يعددون سلبيات وإيجابيات العولمة ويدعون إلى التكيف معها.

إن العولمة ليست ظاهرة جديدة ظهرت فجأة مع نهاية القرن العشرين لتفرض وجودها وسيطرتها على العالم، بل هي قديمة قدم الحضارة الإنسانية، حيث أن كل حضارة من الحضارات القديمة وحتى الحديثة كانت تحاول فرض نمطها على الشعوب الموجودة في زمنها، إما عن طريق القوة كالحضارة الرومانية أو عن طريق التطور والتقدم الحضاري كالحضارة الإسلامية لكن تحت مسميات أخرى، أما بالنسبة لمصطلح العولمة فهو مصطلح حديث تم تداوله بعد نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ليعبر عن عصر النظام الدولي الجديد تحت قيادة (الو م أ).

تعد العولمة عملية مدبرة يراد بها فرض وتعميم نمط الحضارة الغربية وتصديرها بصبغة عالمية بهدف انفتاح الأسواق المحلية وتصريف المنتجات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية،

حيث أصبح كل شيء عبارة عن سلعة تسوق في السوق العالمية في منافسة غير متكافئة وهيمنة الأقوى الأمر الذي يضاعف من فرص الأطراف القوية الأطراف القوية التي تسيطر على التكنولوجيا ولإعلام.

أما بالنسبة للعالم العربي فكان تأثير العولمة عليه جد كبير، حيث حدث صراع داخل المجتمعات العربية بين الهوية الوطنية العربية الإسلامية وبين المد الثقافي الغربي الذي يأتي من خلال وسائل الإعلام والانترنيت، نتج عنها التغير الكبير في سلوكيات أفراد المجتمع العربي حيث انتقلت العلاقات بعيدا عن الجانب الأخلاقي والقيم السامية التي عرف بها المجتمع العربي، حيث تهدف العولمة إلى جعل كل المجتمعات البشرية تعيش نمط واحد وهو النمط الغربي.

كما أن العولمة أضعفت من قوة التكامل والتضامن العربي الذي أصبح هشا في وجه الأطماع الخارجية، إضافة إلى ذلك كان للعولمة دور في إضعاف كيان الدولة القومية العربية التي أصبحت هشة وضعيفة غير قادرة على مواجهة المد الخارجي الذي يتدخل في سياستها الخارجية والداخلية، هذه الدولة التي كانت وحتى وقت قريب تحكم بقبضة من حديد جميع أمورها الداخلية أصبحت خاضعة لسيطرة المؤسسات الدولية التي تروج لمعايير المساواة والحرية العالمية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة الأمم المتحدة.

كذلك كان تأثير العولمة من الناحية الاقتصادية كبير جدا حيث أصبحت الدول العربية عبارة عن دول مستهلكة للمنتجات الأجنبية غير قادرة على تصنيع منتجات محلية تكفي حاجاتها الوطنية ناهيك عن التصدير، بحيث أن الدول العربية غير قادرة على المنافسة في السوق العالمية.

بالرغم من المساوئ والتأثيرات السلبية للعولمة على الدول العربية، إلا أنها في الوقت الحاضر لم تعد مجرد ظاهرة عابرة يمكن تجنبها وتجاهلها للحد من تأثيراتها، بل أصبحت نمط للحياة المعاصرة فهي تشمل جميع المجالات دون استثناء، وهي أمر مفروض على جميع دول العالم وليست خيار، فإما أن

تساير العولمة والتأقلم معها ومحاولة أخذ الإيجابيات منها والتقليل من سلبياتها، أو الاستسلام لها وترك الغرب يؤثر عليك بشكل مباشر دون الخروج بفائدة من العولمة سوى الأمور السلبية والمساوئ المذكورة آنفا، ومنه فالعولمة هي أمر مفروض على الدول العربية وليست خيار يمكن تجنبه، لذا يجب عليها أن تتأقلم مع الوضع الحالي لها وتحاول إيجاد استراتيجيات وسبل من أجل أن تواجه مخاطر العولمة.

فمن الناحية السياسية يمكن للدول العربية أن تقوم بمكافحة الفساد السياسي والإداري داخل مؤسسات الدولة الرئيسية، وكذلك تقوية المنظمات العربية المشتركة وعلى رأسها جامعة الدول العربية وتفعيل دورها، كما يمكن إقامة محكمة ردع عربية للوقاية من النزاعات العربية التي بدأت في الظهور خلال عصر العولمة، ويمكن للدول العربية من الناحية الاقتصادية تحقيق خطط للتنمية المتكاملة التي تهدف إلى السيطرة على مواردهم الاقتصادية وتحرير إرادتهم ليتمكنوا من التعامل مع العالم الخارجي على أساس من التكافؤ والمساواة، كما يجب على العالم العربي تفعيل السوق العربي المشترك ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كما ينبغي على الدول العربية إقامة مشاريع مشتركة على أسس قوية مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة الجدوى الاقتصادية والميزات النسبية لكل دولة، وإعطاء التنمية البشرية حقها في الاهتمام باعتبارها جزء من كل مشروع نهضوي يضع الإنسان محورا وغاية، ومن الناحية الثقافية يجب على المثقفين العرب الرد على حملات التشويه والتشكيك الرامية لزعزعة الثقة لدى المواطن العربي، وتكون مواجهتها من خلال القيام بحملات إعلامية وبرامج مبسطة لتوجيه الشباب والمراهقين بشأن كيفية اختيار السلوك الأخلاقي المتمدن لأن هذه الفئة هي الأكثر عرضة للمضامين الإعلامية الغربية بالإضافة للجوء إلى القيم الدينية لإظهار حقوق المواطن وواجباته، بالإضافة إلى تثقيف الأجيال القادمة بأنه ليس هنالك ثقافة واحدة بل ثقافات متعددة فلكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتميز بها عن غيره من المجتمعات، وهذا ما يجب أن يكون عليه العالم فنعم للإطلاع على ثقافة الغير لكن دون التخلي عن الثقافة الوطنية التي تعبر عن هوية الفرد.

الملاحق

الملحق (01):

جدول يبين ترتيب الدول العربية عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية

البلـــد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الترتيب عربيا حسب 2009
قطر	.....	38	32	32	31	26	01
السعودية	....	....	....	48	35	27	02
الإمارات	23	32	29	29	37	31	03
الكويت	.....	44	36	52	30	35	04
تونس	31	30	3	35	32	36	05
البحرين	33	49	39	45	43	37	06
سلطنة عمان	....	...	8	....	42	38	07
الأردن	44	52	13	47	49	48	08
المغرب	54	70	7	74	64	73	09
سوريا	....	.....	12	110	80	78	10
مصر	57	63	4	63	77	81	11
ليبيا	.....	.....	26	105	88	91	12
الجزائر	80	76	29	.....	81	99	13
موريتانيا	.....	114	39	....	125	131	14
عدد الدول	104	117	125	127	131	134	.....

المرجع، عبد الحميد بوخاري: "**واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، مجلة الباحث، العدد 10، (ورقلة) الجزائر، (2012)، ص 50.

الملحق (02):

ترتيب بعض الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية عالميا وعربيا لعام 2007

الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا
الجزائر	104	11	سوريا	107	12
قطر	33	02	مصر	123	14
السعودية	59	07	ليبيا	55	05
الإمارات	35	03	جزر القمر	139	16
الكويت	31	01	موريتانيا	154	19
تونس	98	10	جيبوتي	155	20
البحرين	39	04	لبنان	83	08
سلطنة عمان	56	06	فلسطين	110	13
الأردن	96	09	السودان	150	18
المغرب	130	15	اليمن	140	17
سوريا	107	12	سوريا	107	12

المرجع، عبد الحميد بوخاري: **المرجع السابق**، ص 51.

الملحق (03):

(أ) معدلات البطالة بين الشباب العرب، و(ب) نسبة الشباب (%) في إجمالي العاطلين عن العمل (2005- 2006)

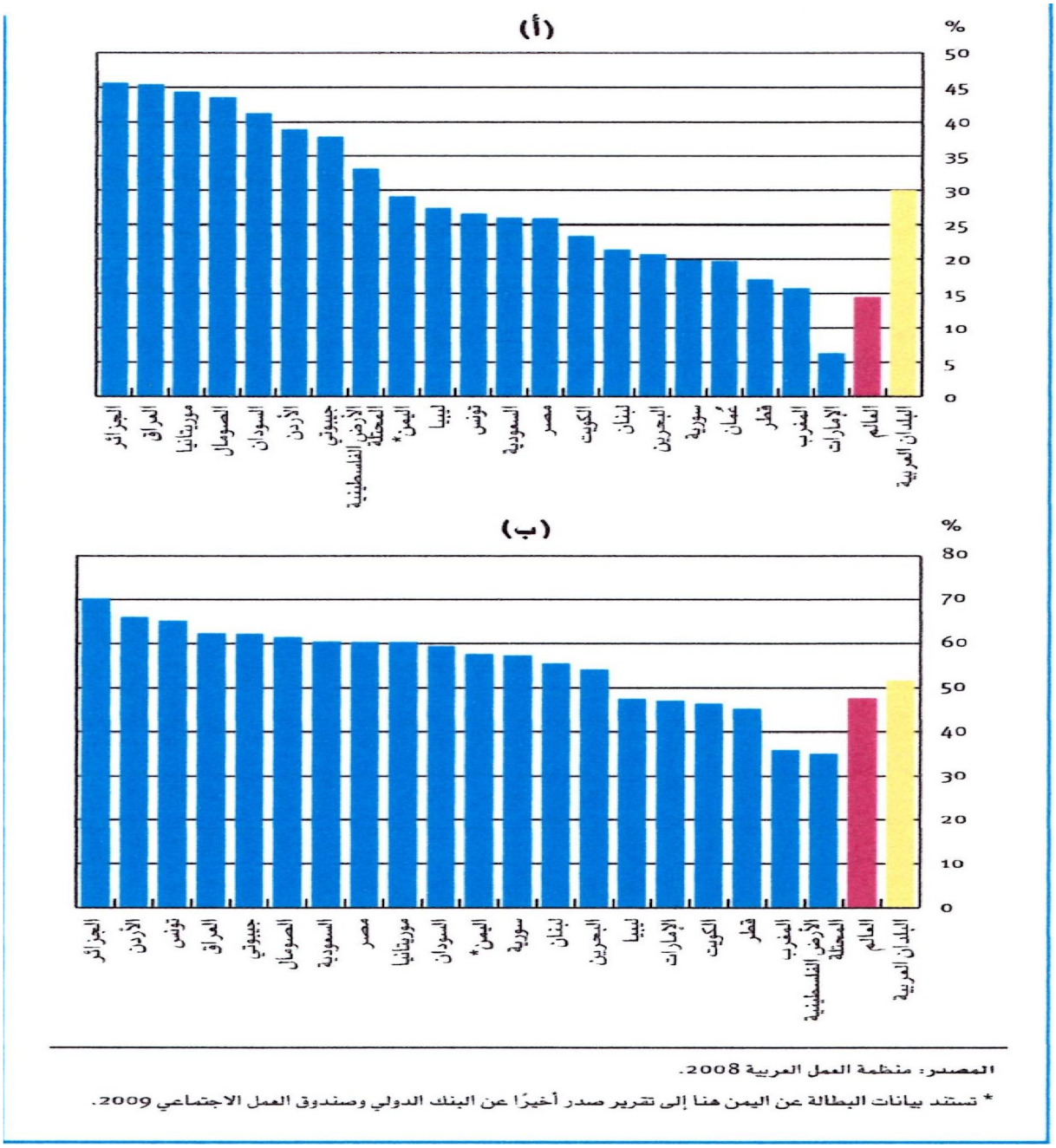

المصدر: منظمة العمل العربية 2008.

* تستند بيانات البطالة عن اليمن هنا إلى تقرير صدر أخيرًا عن البنك الدولي وصندوق العمل الاجتماعي 2009.

المرجع، الجمهورية اللبنانية: المرجع السابق، ص 109.

الملحق (04):

مؤشرات الحكم في البلدان العربية (النوعية المؤسساتية في البلدان العربي في عام 1996)

	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
البلدان ذات الدخل المنخفض	**-1.59**	**-1.97**	**-1.17**	**-1.53**	**-1.50**	**-0.90**	**-1.44**
جزر القمر	-0.04	1.05	-0.71	-0.82	..	..	-0.13
موريتانيا	-0.95	0.56	0.20	-0.86	-0.88	..	-0.39
الصومال	-1.91	-2.30	-1.77	-2.91	-2.10	-1.74	-2.12
السودان	-1.95	-2.58	-1.49	-1.88	-1.63	-1.13	-1.78
اليمن	-0.94	-1.15	-0.55	-0.44	-1.15	-0.29	-0.75
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	**-1.17**	**-1.33**	**-0.26**	**-0.47**	**-0.41**	**-0.27**	**-0.65**
الجزائر	-1.36	-2.44	-0.39	-0.94	-1.21	-0.37	-1.12
جيبوتي	-0.72	0.21	-0.98	0.17	-0.24	..	-0.31
مصر	-1.04	-1.07	-0.03	0.24	0.08	0.06	-0.29
العراق	-1.96	-2.90	-1.49	-2.95	-1.61	-1.39	-2.05
الأردن	-0.37	0.17	0.23	0.29	0.44	-0.15	0.10
المغرب	-0.63	-0.61	-0.05	0.15	0.12	0.22	-0.13
سورية	-1.61	-0.82	-0.15	-0.91	-0.49	-0.79	-0.80
تونس	-0.85	0.16	0.51	0.56	-0.20	-0.10	0.01
الأرض الفلسطينية المحتلة	-0.70	..	..	..	..	..	-0.70
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	**-1.18**	**-0.88**	**-0.22**	**-0.94**	**-0.49**	**-0.51**	**-0.70**
لبنان	-0.39	-0.52	0.21	0.02	-0.22	-0.23	-0.19
ليبيا	-1.82	-1.76	-1.02	-2.10	-1.29	-0.97	-1.49
عمان	-1.02	0.47	0.86	0.10	0.87	0.06	0.22
البلدان ذات الدخل المرتفع	**-1.44**	**-0.34**	**-0.17**	**-0.22**	**0.50**	**-0.27**	**-0.33**
البحرين	-1.19	-0.82	0.43	0.51	0.17	0.02	-0.15
الكويت	-0.47	0.01	0.35	-0.04	0.74	0.61	0.20
قطر	-0.94	0.33	0.49	0.34	0.10	-0.12	0.03
المملكة العربية السعودية	-1.62	-0.52	-0.34	-0.38	0.45	-0.42	-0.47
الإمارات العربية المتحدة	-1.02	0.74	0.42	0.53	0.84	0.13	0.27
المعدل العام	**-1.28**	**-1.35**	**-0.44**	**-0.69**	**-0.56**	**-0.41**	**-0.80**

المصدر: Kauffman، مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي، 2008.

اشارة: التقديرات بين 2.5- و2.5: كلما كانت أعلى كانت أفضل.

النوعية المؤسساتية في البلدان العربية في عام 2007

	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
البلدان ذات الدخل المنخفض	**-1.49**	**-2.03**	**-1.25**	**-1.22**	**-1.40**	**-1.10**	**-1.42**
جزر القمر	-0.45	-0.40	-1.80	-1.43	-0.93	-0.69	-0.95
موريتانيا	-0.75	-0.33	-0.68	-0.36	-0.60	-0.50	-0.54
الصومال	-1.89	-3.01	-2.35	-2.72	-2.64	-1.87	-2.41
السودان	-1.73	-2.30	-1.18	-1.25	-1.46	-1.25	-1.53
اليمن	-1.06	-1.48	-1.02	-0.71	-0.94	-0.62	-0.97
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	**-1.15**	**-1.00**	**-0.54**	**-0.53**	**-0.46**	**-0.58**	**-0.71**
الجزائر	-1.01	-1.18	-0.52	-0.66	-0.72	-0.47	-0.76
جيبوتي	-1.06	-0.05	-0.98	-0.80	-0.51	-0.48	-0.65
مصر	-1.24	-0.77	-0.44	-0.31	-0.13	-0.58	-0.58
العراق	-1.29	-2.82	-1.68	-1.35	-1.89	-1.39	-1.74
الأردن	-0.64	-0.29	0.27	0.35	0.51	0.32	0.09
المغرب	-0.62	-0.52	-0.07	-0.11	-0.15	-0.24	-0.29
سورية	-1.77	-0.61	-0.88	-1.22	-0.55	-0.88	-0.99
تونس	-1.22	0.10	0.46	0.15	0.32	0.08	-0.02
الأرض الفلسطينية المحتلة	-1.28	-2.07	-1.24	-1.38	-0.84	-0.77	-1.26
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	**-1.28**	**-0.29**	**-0.63**	**-0.41**	**-0.36**	**-0.48**	**-0.58**
لبنان	-0.45	-2.09	-0.61	-0.21	-0.66	-0.65	-0.78
ليبيا	-1.94	0.47	-1.07	-0.98	-0.62	-0.83	-0.83
عمان	-1.03	0.76	0.38	0.63	0.73	0.62	0.35
البلدان ذات الدخل المرتفع	**-1.36**	**-0.29**	**0.01**	**0.08**	**0.38**	**0.14**	**-0.17**
البحرين	-0.82	-0.28	0.41	0.89	0.66	0.60	0.24
الكويت	-0.46	0.40	0.20	0.29	0.69	0.49	0.27
قطر	-0.64	0.81	0.06	0.55	0.89	1.00	0.45
المملكة العربية السعودية	-1.59	-0.59	-0.18	-0.10	0.27	-0.10	-0.38
الإمارات العربية المتحدة	-0.89	0.76	0.86	0.70	0.66	1.00	0.52
المعدل العام	**-1.25**	**-1.13**	**-0.65**	**-0.62**	**-0.58**	**-0.62**	**-0.81**

المصدر: Kauffman، مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي، 2008.

اشارة: التقديرات بين 2.5- و2.5: كلما كانت أعلى كانت أفضل.

المرجع، الجمهورية اللبنانية: **المرجع السابق**، ص 267.

الملحق (05):

جدول يبين إجمالي الدَّين القائم في ذمة البلدان العربية (1985–1999)

الدولة	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
الجزائر	18,40	22,90	25,02	2,74	28,57	29,79	28,205	27,854	25,965	29,897	32,73	33,428	30,921	37,016	37,597
عمان	2,33	2,95	2,84	2,93	2,96	2,54	2,901	2,855	2,57	3,087	3,181	3,415	5,602	------	------
الأردن	4,66	5,14	6,60	6,72	7,39	8,22	7,346	6,125	6,008	6,189	6,299	6,661	6,533	7,066	7,315
تونس	4,88	5,91	6,77	6,77	6,94	7,51	8,250	8,544	8,702	9,367	9,846	11,465	11,323	11,122	11,652
جيبوتي	0,14	0,12	0,18	0,18	0,18	0,12	190	0,193	0,228	0,226	0,238	0,396	0,254	0,339	0,356
السودان	9,12	9,87	11,56	11,93	13,84	16,44	15,227	15,450	15,837	16,918	17,603	19,451	19,353	17,513	16,918
سوريا	10,81	12,91	15,99	16,38	16,88	16,44	18,942	19,017	19,976	20,558	21,318	21,420	20,865	19,078	18,334
الصومال	63,1	1,80	2,00	2,08	2,15	2,36	2,449	2,447	2,501	2,616	2,678	2,634	2,561	2,548	2,253
لبنان	0,99	0,93	1,10	1,11	1,18	1,96	-----	2,58	3,37	0,77	1,332	1,884	2,207	4,066	5,410
مصر	42,13	46,33	52,01	52,48	51,49	40,10	29,156	28,151	29,696	31,128	31,776	30,095	28,176	29,812	28,761
المغرب	16,53	17,89	20,05	21,05	21,17	23,62	21,267	21,434	20,887	21,665	23,006	21,168	19,096	19,324	17,548
موريتانيا	1,50	1,50	2,04	2,07	2,04	2,20	2,199	2,099	2,138	2,193	2,325	2,412	2,453	1,564	1,533
اليمن	3,34	3,88	4,58	5,24	5,59	6,2	6,473	6,571	5,923	6,121	6,212	3620	3,856	4,576	5,137
المجموع	115,8	132,3	151,5	155,5	160,6	156,7	140,621	140,621	142,412	150,359	160,957	160,659	151,432	156,994	155,920

المرجع، ماهر صبري درويش، محمد حميد راضي: **المرجع السابق**، ص 80.

الملحق (06):

جدول يبين تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية لعام 1999

المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين القائم الى الصادرات	نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات
المجموعة الاولى	اقل من 50		
عمان	19,9	43,8	7,1
مصر	32,3	174,1	8,9
لبنان	32,8	280,6	18,4
المغرب	49,9	178,7	30,1
المجموعة الثانية	اقل من 100%		
تونس	55,3	132,7	17,0
جيبوتي	67,6	201,4	8,6
اليمن	75,9	205,9	5,5
الجزائر	78,6	283,6	30,0
الاردن	98,0	207,0	14,1
المجموعة الثالثة	اكثر من 100%		
سوريا	103,9	380,1	7,4
موريتانيا	163,4	356,5	21,9
السودان	163,9	4126,4	--
الصومال	186,0	1267,3	--
الدول العربية المقترضة	58,0	224,4	17,0

المرجع، ماهر صبري درويش، محمد حميد راضي: **المرجع السابق**، ص 77.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

أولا: المصادر والمراجع

1) بوبكر جيلالي: **العولمة مظاهرها وتداعياتها (نقد وتقييم)**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011.

2) الجيوسي أحمد محمد: **آثار العولمة في الرفاهية (تقدير إقتصادي إسلامي)**، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

3) الجنحاني الحبيب: **العولمة والفكر العربي المعاصر**، دار الشروق، القاهرة، 2002.

4) هانتس بيترمان،هارالد شومان، **فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)**، ترجمة، عدنان عباس علي، تقديم رمزي زكي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

5) حاتم محمد عبد القادر: **العولمة مالها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، 2005.

6) مولود زايد الطيب: **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، ليبيا، 2005.

7) المراشدة يوسف: **العوامة وأثرها على العالم العربي (مشروع الشرق الأوسط الكبير)**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

8) نوار عبد العزيز ،محمود محمد جمال الدين:**التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** ،دار الفكر العربي،مدينة نصر،1999.

9) ستكلتز جوزيف: **العولمة ومساوئها**، ترجمة، فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2003.

10) العابد حسن عبد الله:**انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.

11) عثمان سعيد محمد: **العولمة السياسية بين الفكرين الإسلامي والغربي من المنظور التاريخي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2007.

12) فضل الله محمد إسماعيل: **العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها**، بستان المعرفة، الإسكندرية، 2000.

13) الظاهر نعيم إبراهيم: **إدارة العولمة وأنواعها**، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.

14) غربي عبد الحليم عمار: **العولمة الاقتصادية**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع، سوريا، 2013.

ثانيا: المجلات والدوريات:

1) بوخاري عبد الحميد: " **واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية** "، مجلة الباحث، العدد 10، (ورقلة) الجزائر، 2012.

2) بلوناس عبد الله: "**عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01، (د.ب)، 2008.

3) دبابش عبد الرؤوف: "**التدخل الإنساني وأثره على السيادة في القانون الدولي والفقه الإسلامي**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر(بسكرة)،الجزائر، (2011).

4) درويش ماهر صبري ، راضي محمد حميد:" **دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الأقطار العربية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 77، العراق، (2009).

5) حجاج قاسم: "**التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة (بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج)**"، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، الجزائر، (2003).

6) حمود أحمد شكر: "**تحديات العولمة للمجتمع المدني في الوطن العربي**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 1، العراق، (2010).

7) حسين عبد الرزاق حمد، حسين علي خضير: " **العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسة)** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، العراق، (2012).

8) كمونة حيدر عبد الرزاق ، البغدادي الصاحب ناجي: " **سبل المحافظة على الهوية المدنية العربية المعاصرة من**" **ظاهرة العولم**ة، مجلة آداب الكوفة، المجلد 1، العدد 6، العراق، (2010).

9) عبد الله إفتخار عبد الرزاق: "**ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الواقع التربوي والتعليمي في المجتمع العربي**"، مجلة البحوث التربوية والنفسية،العدد 41، جامعة بغداد، العراق، (2014).

10) عبد الله عمر وآخرون: "**العولمة الثقافية وأبعادها السلبية على الوطن العربي**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم السياسية والقانونية، المجلد 1 ، العدد 8، العراق، (2013).

11) مدلول علي محمد ، إبراهيم علي جابر: " **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية** "، مجلة جامعة بابل، المجلد 5، العدد 3، العراق، (2006).

12) موساوي أمال: " **أسس التدخل الإنساني في القانون الدولي** "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، (2011).

13) محي الدين يوسف خولة: " **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، (2012).

14) محمود محمد أبو العلا، " **الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و القرارات المصدرة لها في مصر**"، دار الجميل، مصر، دس.

15) المنصور عبد العزيز: " **العولمة والخيارات العربية المستقبلية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، (2009).

16) ناجي عبد الصمد: " **الأمم المتحدة والتدخل الإنساني في إطار الواقع الدولي وأثره الإنساني في حماية حقوق الإنسان** "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 23، العراق، (2010).

17) سدخان هناء حسن: " **مظاهر العولمة وانعكاساتها** "، مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، المجلد 8، العدد 1، العراق، (2009).

18) سليمان جمال داود: " **انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول النامية** "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 6، العراق، (2005).

19) السمرائي محمد أحمد: " **العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي** "، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، (د.ت).

20) عباس سعد ياسين: " **المخاطر الاجتماعية للعولمة وانعكاساتها على القيم والتنشئة الاجتماعية** "، مجلة ديالي، العدد 38،د.ب، (2009).

21) العبيدي سمير عبد الرسول: " **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي(نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي** "، مجلة المستقبل العربي، (د،ع)، دمشق، (2009).

22) عبيرات مقدم ، قدي عبد المجيد: " **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي** "، مجلة الباحث، العدد 1، الجزائر، (2001).

23) عبد العزيز أحمد ، جاسم زكرياء: " **العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية** " ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، جامعة المستنصرية، العراق، (2011).

24) عبد العزيز منصور: " **العولمة والخيارات العربية المستقبلية** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، (2009).

25) علي أحمد ، محمد الحاج: العولمة والتربية أفاق مستقبلية: كتاب الأمة (سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 45، قطر، (1432)هـ.

26) رايس مبروك ، حريز هشام: " **أبعاد العولمة إشكالية الألفية الجديدة** "، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، (د.ت).

27) الشمري طالب عبد الحسين فرحان: " **العولمة وتحديات الإعلام العربي والإسلامي** "، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 1، العراق، (2008).

28) تواتي نور الدين: " **مرشال ماكلوهان ... قراءة في نظرياته بين الامس واليوم** "،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، الجزائر، (2013).

29) التميمي وجدان كاظم عبد الحميد:" **العولمة ومسألة الطبيعة الديمقراطية الإشكالية النظرية** "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد2، العدد 14،جامعة الكوفة، العراق، (2009).

30) تغريد جليل أيوب: " **العولمة وحقوق الإنسان في الوطن العربي** "، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 21، جامعة المستنصرية، العراق، (2009).

31) ثامر كامل محمد، شكر أحمد: " **ثقافة العولمة والإعلام العولمي** "، جامعة المستنصرية، العدد 18، العراق، (2011).

32) خليل محمود حميد: " **آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة إلى اقتصاديات الدول العربية** "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 9، العراق، (2008).

33) غليون برهان: " **تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية** "، ورقة مقدمة إلى خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، (2005).

34) غربي محمد: " **تحديات العولمة وأثرها على العالم العربي** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، الجزائر ،ب.س.

ثالثا: المعاجم والموسوعات

1) البعلبكي منير: **المورد (قاموس إنجليزي عربي)**، دار العلم للملايين، بيروت.

2) موني أنابيل ، إيفانز بيتي: **العولمة المفاهيم الأساسية**، ترجمة آسيا الدسوقي، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009.

3) ابن منظور: **لسان العرب**، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد، ج15، السعودية، (د.ت).

4) الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: **مختار الصحاح**، دار المعاجم مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

5) مولا علي : الموسوعة العربية الميسرة، ط 3، المجلد 1، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.

6) الموسوعة العربية العالمية :مؤتمر فيينا، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية

رابعا: الدراسات والتقارير:

1) الجمهورية اللبنانية، **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (المكتب الإقليمي للدول العربية)**، تقرير التنبية للعام 2009 (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية)، 2009.

خامسا: الرسائل والأطروحات:

1) هلتالي أحمد: **التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام فرع قانون المنظمات الدولية وقانون العلاقات الدولية، إشراف عبد الكريم كيبش، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

2) مال حامد أحمد: **العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي**، أطروحة مكملة لنيل درجة دكتوراه في تخصص العلوم السياسية، إشراف عصام العطية، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، 2009.

3) عويشة بوجمعة: العولمة **والترجمة وأثارهما الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الترجمة، إشراف عباد أحمد، جامعة وهران، الجزائر،2013.

4) عزوز علي: **الخصوصيات الثقافية عامية حقوق الإنسان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، إشراف، صويلح بوجمعة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005.

5) عيساني رحيمة: **الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية (الشباب الجامعي بالجزائر نموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، إشراف، فضيل دليو، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

6) الشهري محمد بن أحمد عبده آل يحي: **مدى إسهام المرحلة الثانوية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة (دراسة ميدانية)**، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، إشراف علي بن محمد المطرفي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية،2008 .

7) خياطي مختار: **دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون الأساسي والعلوم السياسية فرع القانون الدولي العام، إشراف، خلفان كريم، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011.

8) غزال أحمد: **أثر العولمة على الدولة القومية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف سالم برقوق، جامعة بت يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 .

سادسا: المراجع الأجنبية:

1) franziska walter, et al,**guidelines for lmplementing a human rights based approach in ADC**, austrian Development Agency (Ludwig Boltzmann lnstitute of Human Rights),Vienna, 2010.
2) Lee, E., Lee, Eddy, Vivarelli & ,Marco, **The social impact of globalization in the developing countries**, Institute for the Study of Labor, Germany, 2006.
3) simon reich: **what globalization, four possible answers**, Kellogg institute,working, December, 1998.
4) Websters, Noah: New Webster, **Dictionary of the Englih Language**, Delair Publishing Company Inc, USA, 1981.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1) http://raffy.ws/author/24285 on , 27-04-2016.
2) http://tfig.itcilo.org/AR/contents/org-unctad.htm on, 28-04-2016.
3) International Forum on Globalization IFG, San Francisco, 2006, Cited in http://www.ifg.org/analysis.htm ,on,10-02-2016.

4) http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar&prfId=/Profile/Profiles_1167.xml,on,28-04-2016.

5) http://www.ahewar.org/m.asp?i=349 ,on,28-04-2016.

6) http://burhan.burhanghalioun.net/?page_id=93 ,on,28-04-2016.

7) http://www.manhal.net/art/s/45 ,on, 28-04-2016.

8) http://www.marefa.org,on, 28-04-2016.

9) Aproject of (SUNY), levin Institute, Technology and Globalization, Cited in http://www.globalization101.org,The, 25-02-2016.

10) http://www.aljazeera.net/news/international/2008/3/14/ ,29-20-2016.

11) http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache ,02-05-2016.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
تشكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة	09
أولا: مفهوم العولمة	09
1: لغة	09
2: اصطلاحا	11
أ) مفهوم العولمة من الناحية التاريخية	11
ب) مفهوم العولمة من الناحية الاقتصادية	13
ج) مفهوم العولمة من الناحية السياسية	15
د) مفهوم العولمة من الناحية الاجتماعية	17
هـ) مفهوم العولمة من الناحية الثقافية والتكنولوجية	19
3: بعض المفاهيم المرتبطة بالعولمة	20
ثانيا: التطور التاريخي للعولمة	22
1: اتجاه أن للعولمة تاريخ قديم	23
2: اتجاه أن للعولمة مراحل بدأت من العصور الوسطى	25
3: اتجاه أن العولمة ظاهرة جديدة بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين	28
4: اتجاه أن العولمة ظهرت مع تاريخ التطور التقني	29
الفصل الثاني: مظاهر العولمة	31
أولا: المظاهر السياسية	31
1: الديمقراطية	31
2: حقوق الإنسان	34
3: التدخل الإنساني	39
ثانيا: المظاهر الاقتصادية	43

1: اندماج الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية	43
2: بروز المؤسسات الاقتصادية العالمية	45
3: الشركات المتعددة الجنسية	47
ثالثا: المظاهر الاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية	49
1: اجتماعيا	49
2: ثقافيا	50
3: إعلاميا	51
4: تكنولوجيا	52
الفصل الثالث: آثار العولمة على العالم العربي وسبل مواجهتها	55
أولا: الآثار السلبية والايجابية للعولمة على العالم العربي	55
1: الآثار السلبية	55
أ) في الجانب السياسي	55
ب) في الجانب الاقتصادي	60
ج) في الجانب الاجتماعي	67
د) في الجانب الثقافي	72
2: لآثار الايجابية	76
أ)في الجانب الاقتصادي	76
ب) في جانب الاتصالات	80
ج) في جانب تقنية المعلومات	82
ثانيا: سبل مواجهة العرب للعولمة	86
1: من الناحية السياسية	86
أ) على المستوى الوطني	86
ب) على المستوى الإقليمي	87
ج) على المستوى العالمي	88
2: من الناحية الاقتصادية	89
3: من الناحية الثقافية	92
خاتمة	96
الملاحق	100

قائمة المصادر والمراجع	108
فهرس الموضوعات	118